جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد ثورات الربيع العربي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعـداد الطالب :

بلعربي مصطفي

تحت إشـراف:

د/عيمور فيروز

لجنة المناقشة:

أ.د/عبد المالك حطاب .....رئيسا.

د/عيمور فيروز .....مشرفا ومقررا.

د/عبد اللاوي عبد السلام..... ممتحنا .

2022/2021

جامعة جيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد ثورات الربيع العربي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية

تخصص: إدارة محلية

إعـداد الطالب :

بلعربي مصطفي

تحت إشـراف:

د/عيمور فيروز

لجنة المناقشة:

أ.د/عبد المالك حطاب .....رئيسا.

د/عيمور فيروز .....مشرفا ومقررا.

د/عبد اللاوي عبد السلام..... ممتحنا .

2022/2021

الشكر والتقدير

لكل من علمني علما نافعا ولو حرفا، إلى كل من أنار لي الطريق إلى النجاح.

إلى من أرشدني وعلمني أتقدم بالشكر والعرفان الجزيل.

لسعادة الدكتورة/ **عيمور فيروز**، التي أفادتني من علمها مما ساعدني في إعداد هذا المشروع وإخراجه بهذه الصورة التي اجتهدت أن تكون بأفضل صورة قدر المستطاع.

والشكر موصول إلى كل أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية الذين أفادوني من علمهم وساعدوني على تخطي هذا المشروع لإظهاره بالصورة الجيدة.

والشكر أيضا إلى كل من يقرأ هذا البحث بغرض الاطلاع والاستفادة منه، ومن ثم المقدرة على التحديث والتطوير والوصول إلى الأفضل بإذن الله.

والشكر الجزيل والامتنان الكبير إلى عائلتي فهي أعز النعم التي أنعم الله بها علينا، فقد كانت لي سندا وعونا لإعداد هاته المذكرة من خلال توفير الجو الملائم للدراسة والبحث.

بلعربي مصطفى

إهـــداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى أغلى إنسانة في حياتي والتي أنارت دربي

بنصائحها وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة

إلى من زينت حياتي بضياء البدر وشموع الفرح

إلى من منحتني القوة والعزيمة لمواصلة الدرب وكانت سببا في مواصلة

دراستي

إلى من علمتني الصبر والإجتهاد

إلى الغالية على قلبي **أمي** الحنونة

إلـــى **أبي** العزيـــــــز

إلـى **زوجتي** الحبيبة ومؤنستي الغالية والتي لا يفارقني خيالها لحظة

إلى **محمد سلطان** إبني القادم إلى هاته الدنيا والذي أنتظره بشوق كبير

إلى أخـي وأختي

إلى كل العائلة الكريمة وخاصة الكتاكيت

عبد الوكيل ،أريج ،ولاء ،أصيل ،عبد البصير ،ميـــرة

وإلى كل من ساعدني في كتابة هته المذكرة

وإلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة والتقدير

وإلى كل من نسيه القلم وحفظه القلب

بلعـــربـــي مصطفى

مقدمة.

الفصل الأول: الاصلاحات السياسية في الجزائر.

المبحث الأول: ماهية الاصلاحات السياسية.

المطلب الأول: مفهوم الاصلاح السياسي.

المطلب الثاني: مرتكزات الاصلاح السياسي وشروطه.

المطلب الثالث: المحاكاة كعامل مؤثر في عملية الاصلاح السياسي.

المبحث الثاني : مسيرة الإصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 الى 2008.

المطلب الاول : الإصلاحات السياسية التي رافقت دستور 1989.

المطلب الثاني : الإصلاحات السياسية بعد دستور 1996.

المطلب الثالث : معوقات الاصلاح السياسي في الجزائر.

الفصل الثاني : تاثير ثورات الربيع العربي على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر.

المبحث الأول : لمحة عن ثورات الربيع العربي.

المطلب الاول: تعريف ثورات الربيع العربي.

المطلب الثاني : اسباب قيام ثورات الربيع العربي.

المطلب الثالث :امثلة ثورات الربيع العربي.

المبحث الثاني: الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد الربيع العربي.

المطلب الاول : ثورات الربيع العربي وعدوى الانتقال إلى الجزائـر.

المطلب الثاني : مضمون الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري بداية سنة 2011 .

المطلب الثالث : إصلاحات النظام السياسي بعد ثورات الربيع العربي.

الخاتمة.

مقـــدمـــة

مقدمة.

إن النماذج القديمة التي كنا نلجأ إليها لتعريف ووصف الواقع العربي قد استنفذت كوضع الجمهوريات في مقابل الملكيات ، إمارات جمهورية أو جمهوريات متوارثة أو أنظمة تقدمية وأنظمة رجعية أو معتدلة وثورية مدنية وعسكرية، أو أيضا ليبرالية واشتراكية ففي الوقت الراهن أصبحت مواصفات ترتيب الوقائع العربية تخضع أولاً للصلة بالديمقراطية أو الدمقرطة، بمدى الاقتراب أو الابتعاد عن هذا الشكل السياسي ومدى التناسق أو التناقض معه، وبصورة عامة تمر دول العالم بتحولات سياسية، فمنذ أكثر من عقدين من الزمن وبعد إنهيار المنظومة الاشتراكية وسقوط الخيار الأيديولوجي الشمولي المتمثل بدولة الاتحاد السوفيتي السابق والمنظومة الاشتراكية في دول أوربا الشرقية التي أخذت تتبنى نهجاً جديداً قائماً على التحرر السياسي، وتبنت النظام الديمقراطي في كل المستويات والانفتاح الاقتصادي والسير في الطريق الليبرالي تعددي حققت بعض الدول خطوات مهمة جداً في هذا المجال، وبعدما أنجزت دول أوربا الشرقية هذه الخطوة اتجهت الأنظار إلى الدول العربية، لكونها هي الأخرى معنية بهذا الأمر، إذ تتبنى كثير من الدول العربية نهج الدولة المركزية السلطوي في السياسة والاقتصاد وتعاني من انسداد الأفق السياسي للنخب السياسية العربية الحاكمة، إن كثيراً من الأنظمة العربية الحاكمة شرعت في عملية مراجعة الكثير من مرتكزاتها السياسية والاقتصادية لا إيماناً بهذا النهج بل لكي تسبق العاصفة وتحافظ على مواقعها وتؤمنها للأجيال القادمة التي تتحالف معها لكي تستمر في الحفاظ على مواقعها في السلطة .

كثرت الأحاديث مؤخراً عن الإصلاح السياسي ووجوب تطبيقه فوراً في العالم العربي، لأنه السبيل الأوحد لتلافي بديل الخراب الآتي ، وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة من اجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية، إلا انه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء أكانوا قادةً أو مفكرين أو جماهير. فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض، ويكثر حولها الانقسام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق الإصلاح السياسي في كثير من دول العالم العربي.

والحقيقة أن الإصلاح جاء استجابة للمطالب الشعبية فذلك حق شرعي للأمة باعتبارها مصدر السلطان وبالتالي يكون تعبير عن مصدر الشرعية السياسية الحقيقية في البلاد بغض النظر عما يقوله الغرب أو الأمريكيون، وليس مجرد رغبة بل ضرورة ملحة من اجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه، فانه لابد من الإشارة إلى أنه أصبح موضوع الساعة، ولاسيما في ظل الظروف والمتغيرات التي شهدها العالم في العقدين الماضيين والتي أبرزها:

– انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية وهيمنتها على النظام الدولي.

– الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم فقد أصبحت الديمقراطية نظام الحكم الوحيد المقبول في العالم .

– العولمة وما تمثله من أخطار وتحديات سياسية واقتصادية وثقافية.

– الواقع العربي المتأزم والذي يعاني من اختلالات سياسية ثقافية اقتصادية واجتماعية لا مجال لمعالجتها بدون إصلاح حقيقي وشامل.

– انتشار الإرهاب والتطرف بأشكاله المختلفة.

– استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، والاحتلال الأمريكي للعراق وأخيراً الضغوط والتهديدات الأمريكية لسوريا والتدخل الأجنبي في لبنان.

فالإصلاح السياسي عملية طبيعية وحضارية لابد من الدخول فيها من اجل تغيير الواقع الراهن السيئ بواقع أفضل، فهو الطريق نحو مستقبل واعد يتم فيه الانفتاح السياسي، وتسود فيه قيم العدالة والمساواة والحرية واحترام حقوق الإنسان، وترتفع فيه مستوى معيشة الملايين من أبناء العالم العربي، وتنخفض نسب الفقر والبطالة والأمية والفساد والاستبداد والطغيان، وبالتالي فالإصلاح السياسي حاجة ملحة لا مفر منها ولا مصلحة من تجاهلها أو تأجيلها، لانه إذا ما تحقق الإصلاح السياسي فانه سوف تحل كافة المشاكل .

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في ماهية الإصلاحات السياسية التي ينتهجها النظام السياسي في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي باعتباره الأكثر شيوعاً في الخطاب السياسي للحكومات والمعارضة على حد سواء، كان وما يزال هاجساً للنخب الثقافية والسياسية في الوطن العربي وكذلك بقية أرجاء العالم، فقد أصبح الإصلاح السياسي موضوع الساعة في الوطن العربي الذي يعاني من أزمة حقيقية متعددة الجوانب والإبعاد، وبالتالي أصبح الإصلاح السياسي ضرورة لا تحتمل التأجيل أو التأخير، وتزداد أهمية الدراسة بزيادة الأصوات الداخلية والضغوط والمبادرات الخارجية المطالبة بضرورة إحداث إصلاح سياسي حقيقي وشامل في الوطن العربي.

اشكالية الدراسة:

تحتل الاصلاحات السياسية مكانة بارزة في الدول فلقد بذلت الدولة جهدا كبيرا تجاه مختلف الاصلاحات السياسية من أجل الاطلاع على المستويات العربية وتكمن أهداف الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد ثورات الربيع العربي في :

- ادراك مدى أهمية الاصلاحات السياسية وطرق تطبيقها.
- التعرف على الاصلاحات السياسية في الجزائر وفيما يتمثل دورها.
- التعرف على ابرز العقبات والظروف التي تقف في طريق الإصلاح السياسي ولاسيما في الوطن العربي.
- التعرف على ابرز الآثار والنتائج التي تترتب على عملية الإصلاح السياسي في الجزائر عقب ثورات الربيع العربي.
- ضمان الامن والاستقرار السياسي من اجل تمتّع الجميع بأنماط عيش هنيئة.

كما تهدف الاصلاحات السياسية إلى تحسين الوضع الغير المرضي والتغيير الشامل والجذري لبعض المشاكل والأخطاء التي تمس النظام دون الإطاحة به بالمجمل،وهذا الامر ضروري في البلدان النامية لتحسين مستوى المعيشة ويتم غالباً بدعم من المؤسسات المالية الدولية والوكالات المعونةمن اجل ضمان الامن والاستقرار.

التساؤل الرئيسي:

فيما تمثلت الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد ثورات الربيع العربي؟

التساؤلات الفرعية:

- ماهو مفهوم الاصلاحات السياسية ؟وماهي مرتكزاتها؟
- ماهي أهم الاصلاحات السياسية في الجزائر؟وما هي اسباب فشلها؟
- كيف اثرت ثورات الربيع العربي على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر؟

فروض الدراسة:

- الاصلاحات السياسية هي التغيير او التعديل نحو الاحسن لوضع سيء، يقوم على مجموعة من المرتكزات.
- الاصلاحات السياسية في الجزائر رافقت دستور 1989، ودستور بعد سنة 1996، وقد تعثرت الاصلاحات.
- لقد اثرت ثورات الربيع العربي على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر ما ادي الى تعديل بعض القوانين.

الدراسات السابقة:

زخر الفكر العربي الحديث ولاسيما في القرن التاسع عشر بالأمثلة الدالة على أن فكرة الإصلاح السياسي قد تجذرت في النسيج الفكري السياسي العربي، وأنجبت الكثير من المفكرين والحركات السياسة التي ناضلت من أجل تحقيق إصلاح سياسي في المجتمع والدولة.

ولما كانت هذه الدراسة تتناول الإطار النظري في موضوع الإصلاح السياسي فإن المجال لا يتسع لتناول مجمل الأفكار والرموز الإصلاحية والأعمال الأدبية لذلك فإننا سنكتفي بالإشارة الى ابرز رموز التيار الإصلاح والأعمال الفكرية التي قدموها في سعيهم ونضالهم لتحقيق الإصلاح في المجالات السياسية :

– دراسة جمال الدين الأفغاني: حيث دعا الى إقامة دولة إسلامية نموذجية تلتزم بالقرآن والسنة والشورى والمبادئ الدستورية، وقد اعتبر الأفغاني مصر أصلح الدول الإسلامية لتحقيق هذا الغرض.

– **دراسة محمد عبده:** حيث اكد على الإصلاح الديني والتربوي دون السياسي، إذ رأى الشيخ محمد عبده ان الشعب المصري غير مهيأ للإصلاح السياسي بعد، وبالتالي لابد من تهيئة الشعب نحو الإصلاح السياسي وذلك بالتركز على التربية والتعليم.

– **دراسة رشيد رضا:** حاول رشيد رضا التوفيق بين أراء من سبقوه وذلك بالسعي نحو تحقيق الإصلاح في كافة المجالات السياسية والدينية والثقافية.

– **دراسة عبد الرحمن الكواكبي** : يعتبر الكواكبي من أوائل من دعا الى إصلاح سياسي جذري في العالم العربي وذلك بنقده الشديد الى الاستبداد السياسي.

– **دراسة على عبد الرازق:** حيث نقد الخلافة ودعا الى الإصلاح الديني.

وبالاطلاع على أفكار وأعمال جمهرة المصلحين السابقين نلاحظ أنهم صاغوا أيديولوجيات او خطاب إصلاحي لواقع المجتمع العربي في تلك الفترة من تاريخ العالم العربي والتي تميزت بالانقسام والضعف ولانهيار.

ولعل ما نادى به الجيل السابق من رموز للإصلاح لا يتناول الإصلاح السياسي بطريقة تناسب متغيرات العصر وما تشتمل عليه من قيم ومؤسسات ديمقراطية جديدة أو عصرية، وبالتالي تأتي هذه الدراسة لتناول هذا الموضوع في إطار حديث يلاءم لغة أو واقع العصر الذي يتميز بالتركز على قيم ومؤسسات جديدة تتناول مفاهيم متعددة مثل القانون والدستور وحقوق الإنسان مؤسسات المجتمع المدني وحرية التعبير والصحافة والنشر والتمثيل النيابي والمشاركة السياسية، وأخيرا برنامج الدمقرطة الغربي أو الضغوط الأوروبية الأمريكية

بفرض الإصلاح السياسي بالقوة على منطقة الشرق الأوسط، وتأتي هذه الدراسة لتناول مفهوم الإصلاح السياسي وأبعاده ومضامينه بأسلوب يلاؤم واقع العصر.

الاطار المفاهيمي للدراسة :

مفهوم الإصلاح: أن كلمة الإصلاح ليست جديدة على الفكر السياسي العربي، فقد ورد ذكرها في القرآن الكريم في أكثر من سورة ''**والله يعلم المصلح من المفسد**'' ، وقوله مخاطباً فرعون ''**أن تريد إلا أن تكون جباراً في الأرض، وما تريد أن تكون من المصلحين**'' (**الآية 19**)، وبالتالي فان مفهوم الإصلاح ليس جديداً في العقل العربي الإسلامي، بل هو مفهوم قديم لم يبدأ بظهور الأفكار والتيارات الإصلاحية في القرن الماضي أو المبادرات الإصلاحية في الوقت الراهن، فالدعوة إلى الإصلاح بدأت قديماً في الدولة الإسلامية.

تعريف الإصلاح: التغيير والتعديل نحو الأفضل لوضع شاذ أو سيء، ولا سيما في ممارسات وسلوكات مؤسسات فاسدة، أو متسلطة، أو مجتمعات متخلفة، أو إزالة ظلم، أو تصحيح خطا أو تصويب اعوجاج.

تعريف الإصلاح السياسي: تلك العملية التي تمس تغيير النظام السياسي بهدف ترسيخ الديمقراطية كنظام للحكم وذلك بتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة عن طريق توسيع قنوات المشاركة السياسية وحماية الحريات، وتحقيق سلطة وسيادة القانون بما يكفل التأثير في صنع القرارات السياسات العامة.

تعريف الانتقال الديمقراطي: هو العمليات والتفاعلات المرتبطة بالانتقال أو التحول من صيغة نظام حكم غير ديمقراطي إلى صيغة نظام حكم ديمقراطي، وهناك عدة أشكال فهي يمكن أن تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو حكم قلة...إلخ. كما أن هناك حالات متعددة للنظام الديمقراطي الذى يتم الانتقال إليه فقد ينتقل نظام تسلطي مغلق إلى نظام شبه ديمقراطي يأخذ شكل ديمقراطية انتخابية، ويمكن أن يتحول نظام شبه ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي ليبرالي أو يكون قريبا منه. كما أن الانتقال إلى النظام الديمقراطي يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي فيها، أو من أسفل بواسطة قوى المعارضة المدعومة بتأييد شعبي واسع، أو من خلال المساومة والتفاوض بين النخبة الحاكمة وقوى المعارضة لها، أو من خلال تدخل عسكري خارجي .

تعريف الترسيخ الديمقراطي: هو المرحلة التي تصبح فيها المؤسسات والممارسات والقيم الثابتة ومستقرة نسبيا في النظام السياسي.

المنهج المتبع:

إن من أجل دراسة موضوع الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد الربيع العربي، اعتمدنا المنهج التاريخي، والذي يظهر من خلال تحليل القضايا السياسية واستعراض الخبرة التاريخية التي شهدتها الكثير من دول العالم المتقدم منه والمتأخر في سعيها لتحقيق الإصلاح السياسي و المنهج المقارن الذي يعرض الفترات تاريخية المختلفة في تاريخ الجزائر لمسار الاصلاحات ، فالنماذج التاريخية للإصلاح يمكن الاستفادة منها لما فيها من دروس وعبر ولاسيما في هذا الوقت الذي ينادى فيه العرب بالإصلاح السياسي ويسعون إليه.

صعوبات الدراسة:

اعترضتنا في سبيل اتمامنا لموضوع الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد ثورت الربيع العربي العديد من التحديات والصعوبات ناتجة عن:

- يمكن أن يشكِل نقص الخبرة المكتسبة حاجز يساهم في اعاقة سير الدراسة .
- شمولية البحث وسعته مما يؤدي الى افلات الكثير من جزئياته.
- الافتقار للطرق الاساليب الصحيحة التي تساعد على تجميع المعلومات.
- صعوبة متعلقة بالرجوع لمصادر المعلومات، والمراجع الداعمة للبحث العلمي في المكتبة الجامعية.
- عدم توفر بيئة مناسبة، إضافةً إلى الافتقار للمعدات والأدوات اللازمة.

ونضع بعض الاقتراحات للتغلب على هذه الصعوبات ونذكر منها مايلي:

- جمع المعلومات والمصادر الكافية عن موضوع البحث فمن الممكن أن تجمع هذه المصادر والمراجع من المكتبات أو من مواقع الإنترنت.
- اعداد دورات تدريبية لتعليم طرق وخطوات اعداد البحوث وتقوم على اعطاء تحفيزات ودوافع تشجيعية .

وللإجابة على هذه الإشكالية، تضمنت منهجية الدراسة خطة ثنائية التقسيم مكونة من فصلين:

الفصل الأول تحت عنوان الاصلاحات السياسية في الجزائر إذ وضحنا في المبحث الأول ماهية الاصلاحات السياسية بالتعرف على مفهوم الاصلاح السياسي بصفة عامة، واهم مرتكزاته وتحديد شروطه، والمحاكاة كعامل مؤثر في عملية الاصلاح السياسي، أما المبحث الثاني فحدد مسيرة الاصلاحات السياسية في الجزائر، وقسم إلى ثلاثة الاصلاحات السياسية في الجزائر التي رافقت دستور 1989، والاصلاحات السياسية بعد دستور 1996، وكذا معوقات الاصلاح السياسي في الجزائر.

أما الفصل الثاني تعنون بتاثير ثورات الربيع العربي على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر حيث قسم إلي مبحثين المبحث الأول تحت عنوان لمحة عن ثورات الربيع العربي، حددنا تعريف ثورات الربيع العربي، والعوامل الداخلية والخارجية لقيام ثورات الربيع العربي، وامثلة للثورات العربية .في حين خصص المبحث الثاني الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد الربيع العربي، تناولنا أهم ثورات الربيع العربي وعدوى الانتقال إلى الجزائر، مضمون الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري بداية سنة 2011، واخيرا تطرقنا الى إصلاحات النظام السياسي بعد ثورات الربيع العربي.

الفصـــــل الأول:

الإصـــــلاحات السيـــــاسية

في الجـــــزائـــــــر

الفصل الأول: الاصلاحات السياسية في الجزائر.

عرفت الجزائر كغيرها من الدول العربية في غضون السنوات القليلة الماضية موجة من الإصلاحات ذات اشكال ومضامين مختلفة، في شتى القطاعات الإجتماعية و الإقتصادية والسياسية، وقد شملت هذه الإصلاحات الشق السياسي والحيز المؤسساتي والقانوني و الإقتصادي، كما شملت نشاط الفاعلين السياسيين الرسمين وغير الرسمين ودورهم البارز في عملية الإصلاح السياسي،ولهذا سنتطرق في هذا الفصل للتعرف على الاصلاحات السياسية في الجزائر حيث قسم الفصل الأول إلي مبحثين فالمبحث الأول تحت عنوان ماهية الاصلاحات السياسية هي الأخرى قسمت إلي ثلاثة مطالب تناول المطلب الأولمفهوم الاصلاح السياسي بصفة عامة، والمطلب الثاني اهم مرتكزات الاصلاح السياسي وشروطه،والمطلب الثالث حدد المحاكاة كعامل مؤثر في عملية الاصلاح السياسي، أما المبحث الثاني بعنوان عملية الاصلاح السياسي في الجزائر، فقسم هو الاخر الى ثلاثة مطالب تناول المطلب الاول النظام السياسي في الجزائر وحتمية الانتقال الديمقراطي، والمطلب الثاني الاصلاحات السياسية في الجزائر لسنة 1989، اما المطلب الثالث وضح اسباب فشل الاصلاحات السياسية في الجزائر.

المبحث الأول:ماهية الاصلاحات السياسية.

يعتبر الإصلاح السياسي منفذًا إلى بر الأمن والأمان، لأنه هو القاعدة التي يبنى عليها حاضر البلاد ومستقبلها؛ فالإصلاح السياسي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالديمقراطية، والديمقراطية مرتبطة ارتباطًا مباشرًا بالمجالس المنتخبة بكافة أنواعها وسنوضح هذا من خلال المطلبين التاليين.

المطلب الأول: مفهوم الاصلاح السياسي.

للاصلاح استعمالات كثيرة ومعاني متعددة فمرة يراد به التحديث والتطوير ومرة يراد به النهضة والتمدن، وأخرى التغير والتجديد غير ذلك من الاستعمالات المعاصرة التي تمليها الرغبة في ازالة ما يعوق ويفسد ويشد المجتمع الى الوراء.

تعريف الاصلاح حسب معجم العلوم الاجتماعية: هو تغير في نموذج من النماذج الاجتماعية املا في الوصول الى تحسين ذلك النموذج وحركات الاصلاح بمعنى الكلمة تنزع الى تخفيف في مساوئ النظام الاجتماعي وتصحيح الاوضاع الفاسدة وذلك عن طريق تعديل في بعض النظم الاجتماعية دون ان يؤذي ذلك الى تغيير البناء الاجتماعي[1].

[1] – ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985، ص45.

الاصلاح السياسي: هو مرور النظام السياسي بعمليات تغيير واسعة النطاق تتناول بنية النظام اذ يبدو الاصلاح السياسي احد اوجه التحول الديمقراطي من خلال الاقرار بالتعددية السياسية والحزبية وتوفير ضمانات للحريات السياسية والمدنية من خلال التداول السلمي على السلطة مع التوسع في ادخال في المساءلة والمحاسبة في النظام السياسي[1].

– عرف(امين مشاقبة) الاصلاح السياسي: بانه التغيير او التعديل نحو الاحسن لوضع سيء او غير طبيعي او تصحيح خطا او تصويب اعوجاج وهو عمليه التعديل وتطوير جذرية او جزئية في شكل الحكم او العلاقات الاجتماعية داخل الدولة في اطار النظام السياسي القائم و بالوسائل المتاحة.[2]

كما عرف(كامل السيد، سالم زرنوقة) الإصلاح السياسي: بأنه عملية تغيير بنية المؤسسات السياسية ووظائفها وأساليب عملها وأهدافها بواسطة الآليات القانونية وغير القانونية من داخل النظام السياسي بهدف مواكبة التحولات وتجاوز الصعوبات باستمرار، والإصلاحات يمكن أن تكون ايجابية أو سلبية أو نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية أو هما معا برد الفعل أي بعد حدوث الأزمات،ونادرا ما تكون بمبادرة من النظام بالفعل بواسطة القرارات الوقائية الاستباقية.[3]

ان الاصلاح السياسي هو تلك العملية التي تمس تغير النظام السياسي بهدف ترسيخ الديمقراطية كانظام للحكم وذلك بتحقيق مبدأ التداول السلمي على السلطة وذلك عبر توسيع قنوات المشاركة السياسية وحماية الحريات وتحقيق سلطة وسيادة القانون بما يكفل التاثير في صنع القرارات ورسم السياسات العامة.[4]

المطلب الثاني: مرتكزات الاصلاح السياسي وشروطه.

أ/ مرتكزات الاصلاح السياسي : يقوم الإصلاح السياسي على مجموعة من المرتكزات ونذكرها كالتالي:

– الحرية: وتعتبر الحرية جوهر عملية الإصلاح السياسي والنظم الديمقراطية، وهي القيمة العظمى والأساسية بما يحقق السيادة الفعلية للشعب الذي يحكم نفسه بنفسه، من خلال التبعية السياسية التي تؤدي إلى تداول

[1]– صباح حميد حازم، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية2007/1991، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص39.

[2] – امين مشاقبة، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، ط1، عمان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015، ص18.

[3] – مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،جامعة القاهرة، 2006، ص535.

[4] – سمحة عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 79.

السلطات، وتقوم على إحترام كافة الحقوق، مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها المؤسسات التشريعية المنتخبة والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمسائلة[1].

– كفالة حريات التعبير بكافة صورها: وفي مقدمتها حرية الصحافة ووسائل الإعلام السمعية والبصرية والإلكترونية، والإعتماد على الإنتخابات الحرة مركزيا ولا مركزيا، وبشكل دوري لضمان تداول السلطة وحكم الشعب، وتحقيق أقصى قدر من اللامركزية التي تتيح للمجتمع التعبير عن نفسه وإطلاق قدراته، ويقترن ذلك بتحقيق أقصى قدر من الشفافية في الحياة العامة بما يضمن حقوق الإنسان وحقوق الضمانات الأساسية للمتهمين والمحاكمات الجنائية وضمان المعاملة الإنسانية في تعامل سلطات الدولة مع مواطنيها[2]

– الدستور: هو أساس قوانين الدولة فلا يجوز أن تتناقض مواده مع النظام السياسي الذي يتبعه المجتمع، ويجب أن تتوافق مع المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بمعنى ذلك أن تعكس نصوص الدستور المتغيرات والتطورات التي وقعت بالفعل، الأمر الذي يفرض ضرورة تصحيح الأوضاع الدستورية بتعديل المواد التي تتعارض مع المتطلبات الديمقراطية.

– الفصل بين السلطات التشريعية والتنفيذية فصلا صريحا.

– تجديد أشكال الحكم بما يضمن تداول السلطة بالطرق السلمية دوريا، فالدولة الحديثة دولة المؤسسات وحكم القانون.

–إلغاء مبدأ الحبس والإعتقال بسبب الرأي وإطلاق صراح سجناء الرأي الذين لم يقدموا إلى المحاكمة ولم تصدر ضدهم أحكام قضائية.

– إصلاح المؤسسات السياسية من خلال:

– مراجعة هذه المؤسسات بكل فروعها ، ونقصد هنا السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية فضلا عن الصحافة والإعلام ثم مؤسسات المجتمع المدني، لضمان أداءها الديمقراطي السليم، وهو الأمر الذي يفرض الشفافية التامة و إختيار القيادات الفاعلة، والتطبيق الفعلي لمبدأ سيادة القانون[3].

---

[1]– سهام بنت محمد حلوة، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق، صراحة نيوز (2013) تم تصفح الموقع يوم2022/04/24. www.Sarahanews.com

[2]– شعبان العيد، (الإصلاح السياسي في الجزائر 2008–2013)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013–2014، ص75.

[3] – قوادرة حسين، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، محاضرة في مقياس الاصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة ام البواقي، 2015–2016، ص6.

- **إطلاق حرية تشكيل منظمات المجتمع المدني:** وذلك من خلال إلغاء القوانين الإستثنائية وقوانين الطوارئ المعمول بها في بعض البلدان العربية، وإلغاء المحاكم الإستثنائية أيا كانت أشكالها لأنها تنقص من ديمقراطية النظام السياسي، و أيضا إطلاق حريات تشكيل الأحزاب السياسية في إطار القانون والدستور لما يضمن لجميع التيارات الفكرية والقوى السياسية المدنية أن تعرض برامجها، وتدخل تنافسا حرا شريفا على الحكم بشكل متكافئ، تحت مظلة الحريات المنصوص عليها في المواثيق الدولية[1].

– تحرير الصحافة ووسائل الإعلام من التأثيرات و الهيمنة الحكومية: وذلك لأن هذا التحرير يعتبر دعامة قوية من دعائم النظام الديمقراطي والتجسيد الواضح لحرية التعبير والدعامة القوية للشفافية، ويكون ذلك بتطوير أساليب الإعلام والتحرير في القوانين المنظمة لإصدار الصحف وإنشاء القنوات والإذاعات التلفزيونية.

ب/ شروط الإصلاح السياسي: ويمكن تلخيص شروط الإصلاح السياسي في النقاط التالية:

1- تحديد رؤية فكرية واضحة لعملية الإصلاح لا يمكن الحديث عن الإصلاح بدون إستناد قوى الإصلاح إلى إتجاه فكري يخطط له ويبرر أعماله الإصلاحية، إن دعاة الإصلاح عادة ما يستندون في دعواتهم الإصلاحية إلى عقيدة فكرية أو إيديولوجية تساعدهم في تبرير أفكارهم الإصلاحية والدفاع عنها وهذا يقضي وجود فئة من المثقفين والمفكرين لوضع رؤية شمولية وإستراتيجية لعملية الإصلاح، وهذا يتطلب وجود فئة أخرى تقوم بتنفيذ ما خطط له من قبل المفكرين[2].

2- إن العمل الإصلاحي يحتاج أن يؤخذ بعين الإعتبار طبيعة الأرض التي يقف عليها، وكذا موازين القوى الداخلية والخارجية التي يتحرك ضمنها.

3- يحتاج الإصلاح السياسي إلى إرادة وعمل يرافق هذه الإرادة وان تكون هناك توجهات تجري في جو وفضاء المجتمع المدني والإستقلال بالنسبة إلى الجهات المنوط بها إجراء تحديث وإصلاح بشكل علمي وليس بشكل عاطفي يطور هنا و يستثني هناك، وهكذا تكون العملية مبثورة وبالتالي لا يكون هناك أي نتائج مرجوة.

4- إن أي إصلاح جاد يجب أن يكون مسنودا بدعم الأغلبية وأن تكون له القدرة على استيعاب أكثر ما يمكن من القوى الإجتماعية حتى يشعر الناس بضرورة الإصلاح.[3].

---

[1] – وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح الوطن العربي الرؤية والتنفيذ، مكتبة الاسكندرية، الاكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلس الاعمال العربي، المنظمة العربية لحقوق الانسان، منتدي البحوث الاقتصادية، منظمة المراة العربية، 2004، ص10.

[2] – إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، ط1، السليمانية، مطبعة رون دار التنوير، 2010، ص34

[3] – جاسم الصغير، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، ع6، الحوار المتمدن ، 2005.

تعمل السلطات العامة في أغلب دول العالم على حماية البيئة بطرق مختلفة وقد تبينت الحاجة لوضع قواعد قانونية أو نظامية تضبط سلوك الإنسان في تعامله مع بيئته على نحو يحفظ عليها توازنها الإيكولوجي.

المطلب الثالث:المحاكاة كعامل مؤثر في عملية الاصلاح السياسي.

يرى صامويل هانتجتون أن من الأسباب التي ساعدت على قيام الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي في العالم، هو ما يمكن تسميته ب "تأثير العرض العملي"، أو "الانتشار"، أو المحاكاة"، أو "كرات الثلج"، أو ما يطلق عليه بلعبة الدومينو"[1].

فالعدوى الديمقراطية في أوسع معانيها تعني أن التجارب السياسية الديمقراطية لبعض الدول تشكل نماذج لتجارب أخرى لاحقة، خاصة إذا كانت هذه الدول تتقاسم نفس المنطقة الجغرافية، إذ يعتبر الكثير من الباحثين في مجال التحولات الديمقراطية أن عامل الجوار الجغرافي هو بمثابة العامل الأساسي والمؤثر في تحفيز أو منع عملية الدمقرطة، حيث يرى هؤلاء، أن سبب حدوث الموجة الديمقراطية الثالثة جاء على شكل موجات إقليمية متتابعة بدأت بثورة "القرنفل" في البرتغال عام 1974، الثورة التي شكلت نموذجا لدولتين من دول أوروبا الجنوبية: إسبانيا واليونان، ثم انتقلت إلى أمريكا اللاتينية، فاوروبا الشرقية قبل أن تحط الرحال في إفريقيا جنوب الصحراء وبالتالي كان لعامل الجوار دورا مهما في انتقال الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي[2].

وعن أهمية وجود التجارب الديمقراطية الناجحة فيتضح جليا أن هذه الأخيرة هي بمثابة المحفز المعنوي للتغيير، وهي دافع قوي باتجاه الإصلاح والتخلي عن حالة التشاؤم والسلبية كما تعمل هذه التجارب أيضا على تحريك البيئات السياسية الراكدة، فنجاح التحول الديمقراطي في دولة ما يدفع بايجابية الحراك الشعبي في دولة أخرى باتجاه الضغط من أجل الإصلاح كما أن توسع مساحة التجارب الديمقراطية الناجحة يضاعف من حالة الحرج التي يشعر بها القائمون على السلطة في الأنظمة التسلطية والشمولية.[3]

ففي المنطقة العربية مثلا، نجد أن عملية الإصلاح التي بادرت بها العديد من الدول العربية وأجواء الحرية النسبية التي تحققت في بعض المجتمعات العربية بالمقارنة عما كانت عليه في السابق، كانت بمثابة المحفز للأفراد وشجعتهم على الانخراط في الحراك السياسي واقتناعهم بضرورة التغيير، ومنه فإن التجارب الديمقراطية

---

[1] – هانتجتون صامويل، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي،(تر: مالك عبيد ابو شهيوة)، ط1، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999، ص16.

[2] – مجاهدي كمال الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي حدوده وتناقضاته، المستقبل العربي، مج34، ع390، لبنان، 2011، ص9.

[3] – الخثلان بن محمد صالح، السياق الدولي للاصلاح في الدول العربية، المجلة العربية في العلوم السياسية، ع19، 2008، ص141.

الناجحة لها أثر معنوي مهم في دفع الحراك السياسي لدى الأفراد، ومن جانب آخر فإن عمليات الانفتاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي شهدتها الكثير من دول العالم، أصبحت تشكل حرجا للحكومات العربية حيث تدفع باتجاه التشكيك في شرعيتها القائمة ومدى ملائمة الاستمرار على الأوضاع القائمة دون تغيير بشكل يبدو فيه النظام السياسي نشازا.

وإذا رجعنا إلى تفسير توسع رقعة الاحتجاجات الشعبية في المنطقة العربية نهاية سنة 2010 ومطلع سنة 2011 في إطار ما يسمى بثورات الربيع العربي، نجد أن سبب هذا التوسع يرجع إلى انتقال العدوى" أو ما يمكن تسميته بنظرية الدومينو"، فسقوط النظام التونسي الذي حكم تونس لفترة طويلة أعطى الانطباع الإيجابي للمصريين للقيام بثورتهم وإمكانية إسقاطهم لنظام "حسني مبارك" الذي حكم هو الآخر لفترة طويلة، وهو نفس الأمر الذي حدث مع "معمر القذافي ليبيا"، ومنه انتقلت شرارة الاحتجاجات لتمس العديد من الدول العربية التي تتقاسم نفس الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية على غرار سوريا، الجزائر، اليمن والبحرين وغيرها من الدول العربية.

المبحث الثاني : مسيرة الإصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 الى 2008.

شهدت الإصلاحات السياسية في الجزائر بعد التعددية الكثير من المد والجزر، لذلك سنحاول تقديم هذه الإصلاحات في ثلاث محطات رئيسية شكلت مراحل مختلفة من السيرورة التاريخية للنظام السياسي في الدولة، لقد اقبل النظام السياسي الجزائري في نهاية الثمانينات على فتح المجال السياسي نتيجة ضغوطات أحداث محلية لمواجهة أزمة داخلية متفاقمة نزعت عن النظام كامل شرعيته، وجعلت الحزب الذي كان يحكم باسمه مسئولا عما آلت غليه الأوضاع منذ أحداث 05 أكتوبر 1988، كما ساهمت العامل الدولي في دفع عجلة التغيير نظرا لبروز ملامح لانهيار المعسكر الاشتراكي وأنظمة الحزب الواحد وارتفاع الأصوات في الدول الغربية المنادية بضرورة التحول الديمقراطي بوصفه الخيار الوحيد أمام البلدان المتخلفة والشيوعية سابقا.

المطلب الاول : الإصلاحات السياسية التي رافقت دستور 1989.

لقد دخلت الجزائر في سياق ما يسمى بالتحول الديمقراطي في بلدان العالم الثالث والمعسكر الاشتراكي سابقا، بحيث تخلت عن نظام الحزب الواحد وفتحت المجال السياسي وأقبلت ابتداء من سنة 1989 على تجربة جديدة هدفها المعلن بناء الديمقراطية ومن اجل ذلك شرعت في إصلاحات سياسية شاملة، في ظل هذا السياق المتحول جاءت الديمقراطية إلى الجزائر منحة من نظام لا يؤمن حكامه بها لمجتمع قواه الفاعلة لا تعرفها ولم تناضل من أجلها، لهذا اعترضتها جملة من المصاعب وعراقيل جعلتها تتوقف بضع سنوات ثم استأنفت وهي جارية إلى يومنا هذا.

جاء هذا الدستور **23 فيفري 1989**في سياق مضطرب أدى إلى إفراز تغييرات جذرية في المشهد السياسي الجزائري من خلال إلغاء نظام الأحادية الحزبية و تبني التعددية الحزبية بالسماح بتأسيس أحزاب سياسية، وبإقرار مبدأ الفصل بين السلطات وحرية الإعلام والصحافة وبفتح مجال المنافسة السياسية وذلك بإقرار التداول والتنافس الديمقراطي على السلطة ، وفي هذا الصدد ترسخ منطق يقوم على صياغة دستور رجل لا دستور دولة.

إن الظروف الاستثنائية التي ولدتها أحداث أكتوبر 1988 والتي عبرت عن فقدان الشعب الثقة في السلطة وهنا دعا الرئيس السابق الشاذلي بن جديد إلى الحوار بطرح القضايا السياسية على الشعب للفصل فيها بكل ديمقراطية وهذا ما ذكره في خطابه في 10 أكتوبر 1988، واعدا بإصلاحات سياسية ودستورية في كافة المجالات للقضاء على احتكار السلطة .وهنا ألح الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه على صياغة برنامج شامل للإصلاحات التي ألح على أن تكون إصلاحات غير جزئية لن ذلك يسبب خللا وتناقضنا في

دستورنا وقوانينا"، وهذاما يجسده في توجهه نحو إدراج تعديل جزئي في 04 نوفمبر 1988 تم بموجبه تحرر الرئيس من الحزب جبهة التحرير الوطني دون مشاركته كطرف في الإصلاح عن طريق التخلي عن تجسيده لوحدة القيادة السياسية للحزب والدولة وعزز علاقته وارتباطه بالشعب بموجب المادة 5 المعدلة.

ومع مطلع سنة 1989 تمخض عنها دستور جديد للجزائر الذي افرز مجموعة من التحولات السياسية كانت آثارها واضحة في التعديلات والتغيرات التي طرأت على بينة وهيكل النظام السياسي الجزائري والتي اعتمدها من أجل التكيف مع معطيات البيئة الداخلية والخارجية وتتمثل أبرز هذه التحولات السياسية في حسم جملة من المسائل بموجب دستور 1989 واعتبارها كمبادئ أساسية.

1- إلغاء الاشتراكية في الفصل الثاني من الدستور :وبموجب هذا تم إقرار التحول نحو اقتصادي السوق وقيام دستور القانون والتراجع عن دستور البرنامج المعتمدة في إطار خيار الاشتراكية الذي انتهجته الدولة منذ الاستقلال بموجبها تم إقرار نظام الأحادية الحزبية وهيمنة الدولة في تسيير العملية الاقتصادية .

2- انسحاب الجيش من السياسة : لقد حدد دستور 1989 دور الجيش في الدفاع الوطني والحفاظ على استقلال ووحدة البلاد وكل ما يسم سلامتها وأملاكها وتجسد ذلك فعليا باستقالة إطارات الجيش في 03 مارس 1989 من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني بهدف إبعاد المؤسسة العسكرية عن الحياة السياسية وبالمحافظة على وحدتها وابعادها عن الصراعات الحزبية في هذا الصدد قال الرئيس الشاذلي بن جديد" الجيش الذي يدخل في السياسة سيدخل في الصراعات في الماضي كان هذا مقبولا لأنه يوجد حزب واحد ، أما اليوم فهناك تعدد أحزاب ... وإذا سمحنا للضباط بأن يدخلوا إلى جبهة التحرير الوطني فإنني لا أستطيع أن أمنع ضباطا آخرين من دخول أحزاب أخرى" .

3- الفصل بين السلطات: اعتمد هذا المبدأ كرد فعل لدمج السلطات الذي اقره دستور 1976، حيث كان رئيس الجمهورية يشكل محور النظام السياسي يتولى السلطة التنفيذية وقيادة الحزب ومشاركة المجلس الشعبي الوطني في التشريع طبقا للمادة 153 من الدستور دون رقابة فعلية، ولذلك فإن اعتناق مبدأ الفصل بين السلطات كان الغرض منه تجنب تداخل السلطات والصلاحيات واحتمال استحواذ سلطة معينة على سلطات واختصاصات الأخرى ويتجلى ذلك في عقد التشريع للمجلس بمفرده دون مشاركة جهة أخرى وإنشاء مجلس دستوري تناط له مسؤولية الفصل في المنازعات المحتمل قيامها بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وبمراقبته أيضا لمدى شرعية الاستفتاءات والانتخابات وتصرفات رئيس الجمهورية في بعض الحالات، إلى جانب ذلك ضمان سمو الدستور من خلال إتباع شروط معينة وإجراءات معقدة لتعديله بإقرار

آلية الرقابة الدستورية على القوانين، إلى جانب جعل الحكومة ذات شرعية ومشروعية ، من خلال إنشائها وفق أحكام الدستور والقوانين المعبرة عن الإرادة العامة للشعب ومنتخبيه، ونبني المشروعية التي تستمدها من تأييد الأغلبية الشعبية على سياساتها من خلال مراقبة البرلمان والتجديد الانتخابي. ومن هنا فغن اعتماد مبدأ المشروعية الحكومة في ظل النظام الديمقراطي ضروري له يضمن للشعب مراقبة السلطة السياسية من القاعدة في حين يقيدها الدستور من الأعلى.

4– التعددية الحزبية : إن تبني مبدأ التعددية الحزبية يعود سببه لعجز النظام الأحادية الحزبية عن تحقيق مطامح الشعب وتمكينه من تسيير شؤونه العامة بصفة فعالة وديمقراطية ، فقد جاء في المادة 39 من الدستور "حريات التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمون للمواطن" ، وجاء في المادة 40 "حق انشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به وبذلك وضع حد لنظام الحزب الواحد المعتمد منذ الاستقلال، الذي كان القائمون عليه سببا في احتكار السلطة وممارسات غير ديمقراطية وظهور تصرفات تتنافى ومبادئ وأهداف ثورة أول نوفمبر، بيد أن التعددية لم يتم حسمها، لأن الدستور الذي صادق عليه الشعب الجزائري في فبراير نص 1989 عن جمعيات ذات طابع السياسي و ليس عن أحزاب، و من خلال تحليل مضمون المادة 40 نستشف أن نص دستور 1989 على التعددية الحزبية استكمالا للإصلاحات السياسية التي أقر بها دستور 1989.

1– قانون الجمعيات السياسية : في هذا إطار دستور 1989 لا سيما المادة 40 منه تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي كنتيجة للتحولات السياسية التي عرفتها الجزائر، حيث تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع سياسي كمرحلة اولى للمرور إلى التعددية الحزبية ويمثل هذا الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة ديمقراطية في الجزائر ، وجاء هذا القانون ليؤطر العمل السياسي وتناول أبوابه الخمسة الإجراءات التي تحكم إنشاء الأحزاب السياسية الجديدة وأهدافها وممارساتها وترتيباتها المالية وكذلك العقوبات والإجراءات الممكن توجيهها إلى الحزب في حالة مخالفته للقانون حفاظا على الإستقلال الوطني والوحدة الوطنية ،كما منع لأول مرة أعضاء الجيش الوطني الشعبي وموظفي مصالح الأمن من الانخراط في أي حزب سياسية حسب نص المادة 07 .

والحقيقة أن التعددية الحزبية تترتب عنها مبادئ وقواعد أخرى تتمثل في حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وهو ما أكده الدستور في الفصل المتعلق بالحقوق والحريات العامة، سيما المواد 31-36-39، والتي تنص في

مجملها أن الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن مضمونة بموجب المادتين 40 و39 اللتان أقرتا بمبدأ حرية التجمع لإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في ظل احترام السلامة الترابية والوحدة الوطنية وحماية حريات المواطن ونبذ الممارسات المنافية للأخلاق الإسلامية وقيم نوفمبر ، وأن تساهم الأحزاب في تدعيم السلم الاجتماعي عن طريق التنافس السياسي السلمي في إطار برامج واضحة،.

إن دستور 1989 جاء في سياق التخلي عن نظام الحزب الواحد واختيار التحرير الاقتصادي والسياسي، ومن الناحية المؤسساتية اندرج ضمن مبادئ المذهب الدستوري السائد في البلدان الغربية الديمقراطية ، من خلال إقراره بالحريات العامة وحرية الملكية والمبادرة الفردية وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، ومبدأ الفصل بين السلطات حيث من حيث البنية الدستورية الظاهرة وطل ما يتعلق بالتوازنات والعلاقات بين السلطات العامة اعتمد صيغة النظام الشبه الرئاسي القائم في فرنسا، وبذلك تبلورت صورة عامة عن طبيعة النظام السياسي : ثنائية على مستوى السلطة التنفيذية حيث رئيس جمهورية منتخب بالاقتراع العام المباشر وغير مسئول سياسيا، ورئيس حكومة مسئولا وحكومته أمام البرلمان ورئيس الجمهورية في وقت واحد. وسلطة تشريعية منتخبة بالاقتراع العام في إطار التعدد وحرية الترشيحات لها سلطة التشريع وفصل بين السلطات تسهر على احترامه هيئة مكلفة بالرقابة الدستورية على القوانين يمارسها المجلس الدستوري.

2- إصلاح قانون الانتخابات: يفترض انتقال النظام من الحزب الواحد على التعددية الحزبية إعادة النظر في القوانين الناظمة وهذا بإدخال تعديلات وتغيرات عليه ، وهو ما عرفه قانون الانتخابات الصادر سنة 1989 وأهم التغييرات التي جاء بها حرية الترشح للإنتخابات الرئاسية وللمجالس المنتخبة مسموح به للجميع طبقا للمادة 66.

بالنسبة لنمط الاقتراع جمع قانون الإنتخابات لسنة1989 بين نظامين الأغلبية المطلقة والأغلبية النسبية فإذا حصلت قائمة على الأغلبية المطلقة في دائرة انتخابية معينة تحصل على كل المقاعد الدائرة الانتخابية ، إما إذا لم تحصل أية قائمة على الأغلبية المطلقة يتم تقسيم المقاعد على القوائم وفق التمثيل النسبي وبعد تعديل هذا القانون تم إلغاء طريقة التمثيل المطلق واعتماد طريقة التمثيل النسبي بحيث نصت المادة 61 من قانون الانتخابات رقم 069/90 المعدل لقانون 1989 على ان الانتخاب المجلسين الشعبي البلدي والولائي يتم بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد، أما بالنسبة لإنتخابات التشريعية (المجلس الشعبي الوطني) فقد حددت المادة 84 من قانون الانتخابات 1989 طريقة الإقتراع

النسبي على القائمة مع أفضلية الأغلبية في دور واحد لكن تم تعديل هذه المادة وفقا لقانون 06/90 وأصبحت طريقة الاقتراع على الاسم الواحد بالأغلبية في دورين .

3- قانون الإعلام: جاء قانون الإعلام في افريل 1990 هو الآخر كنتيجة للإصلاحات التي كرسها دستور 1989 مما جعل قطاع افعلام والاتصال يعرف تحولا جذريا وضع حدا خاصة في الصحافة المكتوبة لإحتكار الدولة والحزب الواحد لميدان الإعلام ،وقد نص قانون الإعلام على حق المواطنين في الحصول على الإعلام الكامل والموضوعي للوقائع والآراء التي تهم المجتمع على المستوى المحلي والدولي،وكذا حقهم في المشاركة في الإعلام لممارسة حرياتهم الأساسية ،ونصت المادة 14 على وضع حد لاحتكار الدولة وسيطرتها على قطاع الصحافة المكتوبة لكن ذلكلم يمنع من بقاء احتكار الدولة لقطاع الإذاعة والتلفزيون مستمرا لوقت طويل [1].

كل هذه الإصلاحات السياسية، جاءت لتشكل القاعدة الأساسية التي يبنى عليها النظام السياسي الجديد، غير أن كل المكاسب الديمقراطية التي جاءت بها هذه الإصلاحات لم تمنع بروز العديد من التناقضات و الاختلالات والتي ظهر في مقدمتها عدم النص على حالة استخلاف رئيس الجمهورية بعد الاستقالة، وهو ما أحدث نوع من الارتباك السياسي جراء الفراغ الدستوري الذي وجدت السلطة السياسية نفسها فيه بعد الغاء المسار الانتخابي واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد في جانفي 1992 .

كل هذه الاختلالات دفعت السلطة السياسية في الجزائر إلى محاولة إطلاق جملة جديدة من الإصلاحات السياسية تجسدت بعد ذلك في دستور سنة 1996، وما صاحبه من قوانين عضوية.

المطلب الثاني : الإصلاحات السياسية بعد دستور 1996.

نتيجة إيقاف المسار الانتخابي أواخر سنة 1991 دخلت الجزائر في مرحلة انتقالية عرفت خلالها أوضاعا سياسية وأمنية غير مستقرة ومضطربة، حيث دخلت في فراغ مؤسساتي ودستوري وفي ظل هذه الأوضاع المضطربة تم في سنة 1995 إجراء أول انتخابات رئاسية تعددية، فاز فيها اليمين زروال الذي كان مقربا من المؤسسة العسكرية ورئيس المجلس العلى للدولة آنذاك، وفي هذا السياق يرى الكثير من المحللين أن هذه الانتخابات لم يعتمد منظموها على فكرة الشفافية والنزاهة التي ينبغي أن تطبع الانتخابات الحرة وإنما كان همهم الوحيد هو إثبات قدرات السلطات العمومية على تنظيمها، ومن خلالها إعادة بناء الدولة وتجاوز أزمة الشرعية خاصة و أن عهدة المجلس الأعلى للدولة مرتبطة بما تبقى من عهدة الرئيس الشاذلي بن جديد، كما أن ما آلت إليه البلاد من تقتيل وتدمير ساهم بقدر كبير في حشد التأييد الشعبي للفكرة تحت ضغط

[1] – مرزاقة عبد الغفور، الاصلاحات السياسية في الجزائر تحديات وافاق، مجلة الديمقراطية ، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، د.س.ن، ص3.

بمختلف أشكاله المادية والمعنوية والإعلامية رغم مواقف الأحزاب التمثيلية المعارضة. وفي ظل شروع البرلمان بادر الرئيس زروال سنة 1996 بتعديل دستور 1989 خارج إطار الباب الرابع بما يعني ذلك تركز السلطة في يد رئيس الجمهورية من خلال التشريع بأوامر وبمبادرته باستفتاء الشعب بتعديل دستور 1989.

جاء دستور 1996 في ظروف سياسية وأمنية صعبة للغاية، وقد اجتهد وضعوه في غلق الباب أمام الأخطاء التي يرون أنهم ارتكبوها في المرحلة السابقة وللتي أدخلت البلاد في تلك الأزمة، حيث تمثلت أهم التعديلات في حضر النشاط الحزبي القائم على أسس دينية وطائفية، وإنشاء غرفة برلمانية ثانية تم تسميتها بمجلس الأمة تتشكل بالجمع بين الانتخاب والتعيين، إذ ينتخب ثلثا الأعضاء بالاقتراع المباشر ويعين رئيس الجمهورية الثلث المتبقي.

كما عمل دستور 1996 أيضا على إعادة تنظيم المؤسسة التنفيذية، وإحداث محكمة عليا للدولة تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن تصنيفها في خانة الخيانة العظمى، وكذا رئيس الحكومة عن الجنح والجنايات التي يرتكبها في سياق أدائه لمهامه المكلف بها .

لقد وسع هذا الدستور من صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب المؤسسات الدستورية الأخرى، كما دعم هيمنة الجهاز التنفيذي على بقية الأجهزة الأخرى للدولة، ليصل الأمر حتى البنية القانونية لتنظيم المؤسسات على المستوى اللامركزي، أين يتمتع الوالي المعين من قبل رئيس الجمهورية بصلاحيات تنفيذية واسعة على حساب المجالس المنتخبة من قبل الشعب.[1]

جدير بالذكر أن الإجراءات الشكلية المنصوص عليها في دستور 1989 بخصوص تعديل الدستور واعتمد الرئيس لتمرير مشروعه على المادة 74 الفقرة 09 والتي تخوله إجراء استفتاء الشعب في القضايا ذات الأهمية الوطنية دون موافقة البرلمان الذي لم يكن موجود أصلا وقد لجأ الرئيس زروال لهذه الصيغة تفاديا لاعتراضات المحتملة من طرف المؤسسات فيما أتبعت الاجراءات الدستورية بخصوص التعديل.وقد لقي هذا الاستفتاء موافقة أغلبية الشعب ب 85/ من الأصوات المعبر عنها وشملت التعديلات الواردة في هذا الدستور عدة مبادئ وترتيبات وهي :

[1] – صالح زياني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة ورقلة، 2011، ص316.

1- ترقية الأمازيغية لتصبح أحد مكونات الهوية الوطنية.

حظر النشاط على الأحزاب القائمة على أسس دينية او طائفية أو عرقية وهكذا أرغمت العديد من الأحزاب على التكيف مع مقتضيات هذا الدستور وفقا للمادة 42 منه.حيث بموجب المادة 112 تم إنشاء غرفة ثانية أطلق عليها اسم مجلس الأمة تجمع ما بين الانتخاب والتعيين كان الهدف منها التحكم في نشاطات الغرفة السفلى ذلك نص هذا الدستور على نظام الثنائية البرلمانية وهذا بالتأسيس لغرفة عليا يمثلها مجلس الأمة بجانب الغرفة السفلى الممثلة في المجلس الشعبي الوطني خلافا لما كان معتمد في السابق إذ تنص المادة 98 أن البرلمان بغرفتيه يمارس مهمة السلطة التشريعية وبمزاولتها لمهمة التشريع والرقابة على الحكومة، وتجدر الاشارة أن المجلس الشعبي الوطني يحظى بسلطات أوسع على حساب مجلسي الأمة .

من المفيد التذكير بأن الدستور1996 جمع بين خصائص النظام البرلماني والرئاسي وأهم ما جاء في هذا الصدد هو إمكانية تعيين رئيس الجمهورية رئيس الحكومة الذي يعد برنامج حكومته أمام البرلمان ومسؤوليته السياسية أمامه ايضا.

وإذا انتقلنا إلى أحكام الدستور 1996 التي تنص على أن رئيس الجمهورية يقود السلطة التنفيذية وبجانبه رئيس الحكومة مسئول أمامه وأمام المجلس الشعبي الوطنين، وفي هذا الصدد تم وضع ترتيبات من اجل تفادي وقوع البرلمان بين أيدي المعارضة وهنا يكشف دستور 1989 عن عيب كبير فيه بحرمان رئيس الجمهورية من القدرة على التحكم في البرلمان إذا وقع بين أيدي المعارضة ومن سلطة التشريع بأوامر تمكنه من انفراد بتنظيم قطاعات والمسائل الحيوية بإصدار نصوص تشريعة نافذة من دون مشاركة البرلمان في صنعها، ضمن هذا السياق جاء دستور 1996 لمعالجة هذه العيوب بإرجاع سلطة التشريع بأوامر وتكوين مجلس الأمة بمنحه القدرة الدستورية على رفض وتعطيل النصوص الآتية من المجلس الشعبي الوطني وهذا من خلال الثلث المعطل الذي يعينه رئيس الجمهورية. وهكذا عادت الأمور إلى وضعية دستور 1976 وسنته من جهة التوازن العام بين الرئيس والبرلمان ، حيث كان التغيير شكليا وهامشيا وجد محدود على الرغم من وجود برلمان ذو غرفتين.

الأحزاب السياسية: انطلاقا من المادة 42 من دستور 1996 جاء الأمر 97-09المتضمن القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية تطبيقا لنص المادة 42 من الدستور التي كرست هذا الحق، معترفا بصورة صريحة بحرية تكوين الأحزاب السياسية، لكنه حيث شددت المادة 03 على عدم جواز استعمال المكونات السياسية للهوية الوطنية واستغلالها في العمل السياسي ونبذ العنف وعدم المساس بالوحدة الوطنية وامن البلاد

والتمسك بالديمقراطية والتعددية السياسية إلى جانب ذلك حدد هذا الأمر الرئاسي شروط تأسيس الحزب السياسي، والتي نص على فيها على إجراءات إدارية مشددة حيث خول وزارة الداخلية بمتابعة ملف إنشاء الأحزاب السياسية .

وبالعودة إلى واقع الحياة الحزبية في ظل دستور 1996 نجد أن الأحزاب بقيت عاجز عن التأثير في ميزان القوى وهامش مناورتها جد ضيق، ولا خيار لها سوى أن تدعم خيارات النخب النافذة وتبقى وفية لها ، أو أن في أقصى الأحوال تنتقد السلطة الشكلية أو الوزارات أما أنها توجه انتقاداتها نحو السلطة الفعلية وتناقش دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية فإن مصيرها في الحياة السياسية التهميش والإقصاء، ومن هذا المنظور تبلور تصنيف الأحزاب المعارضة للسلطة والتي تواجه ترسانة النظام الذي يعمل على إضعافها وتحييد وجودها تدريجيا، في المقابل وجود أحزاب السلطة التابعة لها.

وعلى ضوء التحولات السياسية الحاصلة خلال عقد التسعينيات تبلور تصنيف للأحزاب السياسية الجزائرية التي توزعت على ثلاث تيارات رئيسية عكست التو جهات الإيديولوجية داخل المجتمع الجزائري وتتمثل هذه التيارات في التيار الإسلامي ، التيار الوطني الديمقراطي والتيار الوطني اللائكي.

وبعد أن أصبح رئيس الجمهورية يملك كل الصلاحيات الواسعة بموجب الدستور، ودعم الغرفة العليا للبرلمان التي يملك في قرارها الثلث الذي بعينه، ظهرت جملة جديدة من الإصلاحات السياسية في شكل قوانين عضوية، وتعديلات دستورية جزئية، سنحاول التطرق إلى أهمها في النقاط التالية:

أ/ القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية : بعد صدور القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية سنة 1997، تدخل القضاء لحل الكثير من التشكيلات السياسية التي كانت متواجدة في الساحة منذ فتح التعددية السياسية، وذلك لعدم تكيفها مع الأحكام الجديدة المتعلقة بتأسيس الأحزاب السياسية، وقد كانت أغلبها أحزاب طفيلية، تنتهز المواعيد الانتخابية، لتحقيق مكاسب مالية فقط، كما عرفت هذه الفترة صرامة كبيرة في منح الاعتماد للأحزاب السياسية الجديدة، وهو ما كانت تعتبره المعارضة على أنه تضييق على الحق الدستوري في إنشاء أحزاب سياسية، وترى أن هذا الإجراء يهدد الديمقراطية[1].

ب/ القانون العضوي المتعلق بالانتخابات : بعد تجربة عدة أنماط انتخابية منذ فتح مجال التعددية السياسية، بدءا نظام الأغلبية إلى نظام التمثيل النسبي مرورا بالنظام المختلط، جاء القانون العضوي المتعلق بالانتخابات

[1] – عمار عباس، القانون الدستوري الجديد، مبادرة الاصلاحات السياسية، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الامة الجزائري، ع27، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 2011.

ليفصل في نمط الانتخاب المناسب، حيث نص على النظام النسبي بالقائمة في انتخاب كل المجالس سواء المحلية (المجلس البلدي، المجلس الولائي)، وكذا المجلس الشعبي الوطني (الغرفة السفلى للبرلمان).

كما نص في (المادة 155)على أن انتخاب رئيس الجمهورية يتم وفق نمط الأغلبية المطلقة[1]

ج/ التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2002 : جاء التعديل الدستوري سنة 2002 كاستجابة للحركة الاحتجاجية الكبيرة التي عرفتها منطقة القبائل في الجزائر والتي أطلق عليها إعلاميا مصطلح الربيع الأمازيغي أو الربيع الأسود، وقد أضاف هذا التعديل المادة الثالثة مكرر، والتي تنص على: " تمازيغت هي كذلك لغة وطنية، تعمل الدولة لترقيتها وتطويرها بكل تنوعاتها اللسانية عبر التراب الوطني"[2]، وهو ما أعتبر مكسبا للهوية الوطنية وثراء وتنوعا للثقافة الوطنية آنذاك.

د/ التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008 : جاء هذا التعديل الدستوري دون عرضه على الاستفتاء الشعبي، حيث اكتفي بإقراره من قبل البرلمان بغرفتيه، وقد ولد في سياق ضرورة أساسية، وهي فسح المجال أمام الرئيس المنتهية ولايته للترشح لفترة رئاسية ثالثة بعدما كانت المادة 74 سابقا تحدد فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط، بخمسة سنوات لكل واحدة، هذا كما شمل هذا التعديل الدستوري 11 مادة أخرى من الدستور السابق.

وأضاف مادة جديدة تتعلق بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يوسع مشاركتها في المجالس المحلية والمنتخبة، لعل أهم ما ميز التعديل الدستوري لسنة 2008، أنه قدم كإصلاح سياسي يعمل على عصرنة الدولة وفق متطلبات الحديثة للديمقراطية من خلال ترقية المرأة وتمكينها في المجال السياسي، غير أنه في الحقيقة دق مسمارا جديدا في نعش الديمقراطية بعد إلغائه لأهم أركانها والمتعلق بالتداول السلمي للسلطة.

إعادة التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008: وإعادة التعديل الدستوري الجزئي لسنة 2008، على ثلاث مجالات، تعلق الأول بالسلطة التنفيذية والثاني برموز الثورة والثالث بترقية الحقوق السياسية للمرأة.

فعلى مستوى السلطة التنفيذية تم فتح المجال أمام رئيس الجمهورية المنتخب للترشح لأكثر من عهدتين، خلافا لما نص عليه دستور 1996، الذي جعلها قابلة للتجديد مرة واحدة فقط، تأسيا بدستور الولايات المتحدة

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم97/07 المؤرخ في 03 جوان 1997 والمتعلق بنظام الانتخابات.

[2] – القانون رقم 03/02 المؤرخ في 10 افريل 2002 المتضمن تعديل الدستور.

الأمريكية والدستور الفرنسي لسنة 1958 الذي حددها بعهدتين سنة 2008 ، وقلص من مدتها في حدود خمس سنوات بعدما كانت سبع سنوات .

وقد استند المجلس الدستوري في تأييده لهذا التعديل، على أن ذلك من شأنه أن يدعم قاعدة حرية الشعب في اختيار ممثليه. ويعزز السير العادي للنظام الديمقراطي الذي يقتضي بأن حائز عهدة رئاسية ملزم بأن يعيدها عند انقضائها إلى الشعب الذي يملك دون سواه سلطة التقدير بكل سيادة، كيفية تأدية هذه العهدة ويقرر بكل حرية تجديد الثقة في رئيس الجمهورية أو سحبها منه».

على إثر هذا التعديل تم تأسيس مبدأ مفاده قابلية انتخاب رئيس الجمهورية دون تحديد عدد لعدد الفترات، كما دأبت عليه الدساتير الجزائرية السابقة، ومن ثم يتمكن ابقاء الشعب من ممارسة حقه المشروع في اختيار من يقود مصيره، وأن يجدد ويجدد الثقة فيه بكل سيادة.

إضافة إلى ذلك، فقد أعاد هذا التعديل تنظيم السلطة التنفيذية من الداخل، بتقوية مكانة رئيس الجمهورية، وتوضيح العلاقة بينه وبين الحكومة، حيث أصبح الأمر متعلقا بوزير اول تقتصر مهمته على تنسيق عمل الحكومة بغية تنفيذ برنامج رئيس لنيم الجمهورية ، الذي يمتلك سلطة تقديرية واسعة في تعينه عليه وإنهاء مهامه.

أما فيما يتعلق برموز الثورة، فقد كان الهدف من وراء تعديل المادة الخامسة من دستور 1996، هو إضفاء طابع الثبات على هذه الرموز خاصة العلم والنشيد الوطنيين بجعلهما غير قابلين للتغيير، باظفاء طابع الديمومة وضمان حفظهما لذلك ادرج ضمن مباديء لا تمس بالتعديل الدستوري، وعلى هذا الاساس اكد تعديل دستوري على اعتبار العلم والنشيد مكاسب الثورة وهما غير قابلين للتغير ليس هذا فقط، بل اعتبرا كذلك من رموز الجمهورية؛ مع النص على مواصفات العلم الوطني وعنوان النشيد الوطني ومضمونه، وذلك بهدف ضمان حماية هذين الرمزين، وتكريسهما كمعالم للأمة، وقد كانت الغاية من هذا التعديل هي تعزيز رموز الدولة التي تعتبر رصيدا جماعيا لكل الجزائريين فالأمر ليس جديدا فقد تضمنه دستور الجزائر لسنة 1963 ،والدستور الفرنسي 1958 والمغربي سنة 2011.

فقد اكد التعديل الدستوري 2008 على دور الدولة في ترقية كتابة التاريخ وتعليمه للاجيال الناشئة حفاظا على الذاكرة الجماعية وتعزيزا لمباديء الامة الجزائرية .

اما فيما يتعلق بترقية الحقوق السياسية للمراة فقد اكد التعديل على ارادة الدولة الجزائرية في العمل على ترقية الحقوق السياسية ومضاعفة حضوضها في النيابة ضمن المجالس المنتخبة والاعتراف بتضحية المراة ابان المقاومة الوطنية ثم الثورة المسلحة .[1]

المطلب الثالث: معوقات الاصلاح السياسي في الجزائر.

يمكن القول إن الإصلاحات السياسية قد تعثرت في الماضي وهي مرشحة للتعثر في المرحلة الراهنة للأسباب التالية:

– **ضعف الثقافة الديمقراطية:** وغياب رؤية إستراتيجية للممارسة السياسية، واستعمال وسائل الضغط وفرص لتعظيم مكاسبها وتقليص الالتزامات والقيود التي تحد من حركتها، وهي لا تساعد على إرساء ممارسة ديمقراطية قائمة على تعددية سياسية في إطار دستوري يحفظ حقوق: الدولة والمجتمع في المقام الأول، النظام السياسي والمعارضة بعد ذلك .

– **ضعف الأحزاب السياسية:** والذي يشكل أحد أكبر عوائق الإصلاح السياسي بسبب: احتكار الحياة السياسية وهذا يعني أنها مهيأة بصورة روتينية إلى حد ما ووفقا لتقلبات التناوب الديمقراطي لأن تشكل أغلبية أو تدخل في تحالف حكومي، **و**غياب الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب الجزائرية بحكم سيطرة "عقلية الزعامة و"الجهوية الضيقة" و"الروابط العشائرية"، ما أسهم في خلق "أزمة داخلية في العديد من الأحزاب ادت في النهاية إلى الانقسام في صفوفها وبروز صراعات بين القيادات التاريخية والحركات التصحيحية، افتقار الأحزاب السياسية إلى أيديولوجية ورؤى واضحة لمختلف القضايا الوطنية: السياسة الأمنية، والاستثمارات الأجنبية والمنظومة التربوية والبطالة وأولويات التنمية وسبل معالجتها، اضطراب ذبذبات التحرك الحزبي والعلاقة الفاشلة بين الناخب والمنتخب أخذت أبعادا ارتبطت ب "البرغماتية السياسية والمرتبطة بدورها بمفاهيم الأحتماء السياسي" بدل "الاقتناع السياسي"، ضعف الثقافة الحزبية لدى الشباب يؤيد من صعوبة عمليات إصلاح المنظومة الحزبية التي تبدو كهياكل فارغة مقابل الحراك الاجتماعي، بقيت حتى الان من دون آفاق سياسية واضحة ، الامتناع عن المشاركة الحزبية بسبب ابتعاد الأحزاب السياسية عن العمل الاجتماعي وعن

1– عمار عباس، التعديلات الدستورية التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، ع12، جوان2014، ص 100.

المجتمع المدني وتحولها إلى أحزاب انتخابية، ويزداد الأمر سوءا بغياب القوة المؤسسية لهذه الأحزاب وافتقارها إلى هوية تاريخية وحزبية وأيديولوجية.[1].

– **ضعف الأداء البرلماني:** وغياب اليات فعلية وفعالة لتوازن السلطات وهي سمة بنيوية ودستورية منغرسة في الثقافة السياسية، ولا يتوقع من البرلمان الجديد أن يكون مخالفا لسابقه في الأداء والاستقلال عن ضغوط الحكومة، على الرغم من بروز العديد من الأحزاب التي تدعو إلى تغيير واقع البرلمان وتعديل الدستور، وتبرز هنا ظاهرة تأثير المؤسسات السياسية في ضعف الأحزاب ومحدودية أدائها بسبب عجز الأحزاب المتوسطة والصغيرة في هذه المؤسسات عن مواجهة النصوص التشريعية التي تعرضها أحزاب تحالف الاغلبية المشاركة في الحكومة.

– **ضعف المشاركة السياسية:** والتي باتت تشكل سمة بارزة في الحياة الانتخابية السياسية الجزائرية من مظاهرها العزوف عن العمل السياسي والتغيب عن العملية الانتخابية، وفي هذا الإطار برزت عبارة "الكتلة الصامتة" التي أضحت مصطلح يؤرق النظام السياسي الجزائري وكذا الأحزاب التي تخيب في كل مرة في المواعيد الانتخابية، وهذه الكتلة تصنف على أنها معارضة من نوع خاص "معارضة ناقمة على الوضع"، ففي ظرف 23 سنة حافظ مقاطعو الانتخابات على نسبة متقاربة في إدارة الظهر لصناديق الاقتراع عند أول انتخابات محلية تعددية فازت بها الجبهة الإسلامية الإنقاذ وشكل فيها المقاطعون نسبة 41%، وتراوحت نسبتهم بعد ذلك صعودا ونزولا ثم صعودا إلى غاية تشريعات ماي 2012 لما وصل صمنهم حيال "الربيع الجزائري" إلى 57% بسبب خيبة أملهم من الساسة و من انعدام البرامج الحزبية الحقيقية.

– **علم التجانس في الأفكار والميول والانتماء إلى تيارات متناقضة:** قد حال دون الاتفاق على برامج عمل موحدة ولم يسمح بخلق مجموعات عمل منسجمة مع بعضها البعض وتعمل في إطار واحد وهدف مشترك ، ولهذا فإن نجاح الإصلاحات يتوقف باستمرار على قدرة القيادة على حل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المعنية بأي تغيير وتفكيك التحالفات المقاومة للإصلاحات.

– **خصوصيات العلاقة التي تربط المدني بالعسكري** : تشكل عائقا رئيسا للتغيير والإصلاح بأي حال من الأحوال، وهو ما سيطيل من عمر النظام واليات تسييره الحالية، ويصعب تغييره، ويقلص من إمكانية محاسبة المؤسسات والأشخاص، ويضعف من شروط الثقافية وتحمل المسؤوليات، وهو ما سيضفي صبغة شكلية على هذه الإصلاحات.

---

[1] – عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير2011، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2001، ص43

– **ضعف مؤسسات المجتمع المدني ومحدودية الحركة الجمعوية:** رغم أهمية إشراك مؤسسات المجتمع المدني والعمل الجمعوي في عملية صنع السياسات، إلا أن الدارس والمهتم بسياسة النخبة الحاكمة في الجزائر تجاه النشاط الجمعوي وفي هذا الإطار يبرز مفهوم المجتمع اللامدني ليشير إلى غياب علاقات الثقة وضعف نسيج المجتمع المدني وغياب الاستقلالية السياسية والمالية عن السلطة ويعبر ذلك عن إفلاس في رأس المال الاجتماعي مقابل سيطرة السلطة الحاكمة على كل مظاهر العمل الجمعوي والتطوعي وتوجيهه لخدمة أهدافها.

– **مشكلة الاندماج الاجتماعي:** أن التعاطي السلبي مع قضايا الهوية والثقافة والتي هي محل استخدام سياسي سواء من قبل النخبة الحاكمة أو من قبل قوى المعارضة كالأحزاب السياسية ساهم بقدر وافر في تغييب المشروع المجتمعي الذي من خلاله يتم إنتاج بلورة تكامل واندماج الجامعي وسياسي يكون فيه لمؤسسات المجتمع المدني دورا بارزا وفعالا من خلال اضطلاعها بمهمة تحديث الأمة والمجتمع المدني.

– **مشكلة الاقتصاد الريعي:** تعد هذه المشكلة تحديا محوريا ومؤثرا للغاية لترجمة الإصلاحات الدستورية في ظل عدم التنوع في تاريخ الجزائر واعتمادها على الاقتصاد الريعي بنسبة تفوق 95 %، وعدم امتلاكها السلسلة الكاملة على مواردها وعلى احتياطاتها المالية التي تتعرض لاستنزاف مستمر بفعل تنامي مشكلة الفساد بمختلف أشكاله.

– **تفشي الفساد** : إن تغلغل الفساد في الجزائر يجعل الحديث عن نجاعة الإصلاحات مهما كانت طبيعتها بدون معنى، فانتشار هذه الظاهرة أدى إلى استنزاف وهدر الكثير من الموارد البشرية والمالية للدولة، و عجز النظام في تسيير الشؤون العامة للبلاد، ولعل من أبرز نتائجه استفحال مظاهر الدولة الرخوة وعلى رأسها انتشار الرشوة كأسلوب للحياة، والسعي للوصول إلى المناصب التحقيق مغانم معينة، وإصدار القوانين وعدم تطبيقها.

– **تحول الأجهزة البيروقراطية:** في الدولة إلى قوة معرقلة لأي إصلاح سياسي يحرمها من الحصول على المكتسبات والثروات والامتيازات التي تغلقها عليها الدولة نتيجة لانفرادها بالسلطة واتخاذ القرارات التي تعلمها نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة من طرف المؤسسات المتخصصة.

– **غياب روح المواطنة كأساس للبناء الديمقراطي:** يحظى مبدأ المواطنة" في البلدان العريقة الديمقراطية بأولوية على كافة الحقوق، لأنه السبيل الوحيد لتنمية إمكانات النضال السياسي السلمي وتكريس الحقوق السياسية والاقصادية والاجتماعيه إذ إنه يسمح للمواطن بشرعية العمل السياسي الجماعي و في مضمونه وقرارات السياحية اللازمة لجميع المواطنين.

– **سيطرة الطابع الرسمي**: على الرسالة الإعلامية في غالبية وسائل الاعلام الجزائرية على حساب القضايا المصيرية والمشاكل التي تعانيها .

– **تفشي الأمية** : وهذه المشكلة تشكل عقبة أمام كل مشاريع الإصلاح في الجزائر والعالم العربي عموما، وتعتبر سببا للتخلف السياسي والاقتصادي والاجتماعي في ظل تراجع قيمة التعليم وسيطرة قيم الربح المادي السريع الذي أضحى بقلم الصورة النموذجية للفرد الناجح في الحياة العامة .

–إن معضلة الإصلاح والتغيير في الجزائر والوطن العربي تفاقم بسبب الاعتياد على شرعية بطولية تاريخية، وبسبب عدم تطور آليات العملية الديمقراطية، يأتي تطورها في سياق إجراءات ظاهرية يهدف إلى تهدئة الرأي العام الداخلي والعالمي وصبغ شرعية غير حقيقية على نظام الحكم.

خلاصه الفصل الأول:

عرف مصطلح الإصلاح السياسي أبعادا متعددة مع باقي المستويات التنظيمية في النظام السياسي كونه يؤثر بشكل مباشر في البيئة الكلية للنظام السياسي القائم، وعلى مختلف النواحي الإقتصادية و الإجتماعية وخاصة السياسية في حد ذاتها، ذلك كون أن الإصلاح السياسي بمفهومه الشامل يدل ضمنيا على التغيير والانتقال الجذري او الجزئي لبنية وطبيعة النظام السياسي من صورة لأخرى.

والإصلاح السياسي هو خطوات فعالة وجدية تقوم بها الحكومات والمجتمع المدني نحو ايجاد نظم ديمقراطية حقيقية تكون فيها الحرية القيمة العظمى والأساسية وأن يحكم الشعب نفسه بنفسه من خلال التعددية السياسية التي تؤدي إلى تداول السلطات، وتقوم على احترام جميع الحقوق مع وجود مؤسسات سياسية فعالة على رأسها التشريعية المنتخبة، والقضاء المستقل والحكومة الخاضعة للمساءلة الدستورية والشعبية والأحزاب السياسية بكل تنوعاتها الفكرية.

وبالرغم من أن الإصلاح ضرورة ملحة من أجل إعادة ترتيب البيت العربي وتحصينه لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية إلا انه ما زال مثار جدل للكثيرين في العالم العربي سواء قادة أو مفكرين أو جماهير، فأهدافه ودوافعه لا يزال يكتنفها الغموض ويكثر حولها الخصام، الأمر الذي يعطل فرص تحقيق إصلاح سياسي في كثير من دول العالم العربي.

الفصـــــل الثـــــاني:

تأثير ثورات الربيع العربي على مسار الإصلاحات السياسية في الجزائر.

الفصل الثاني: تاثير ثورات الربيع العربي على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر.

تعتبر ثورات الربيع العربي هي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود، وبالتالي شكلت هذه الثورات العربية الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنية الدولة التسلطية في العالم العربي مما ساعد في سقوط بعض الأنظمة العربية، لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في إحداث التغيير السياسي في المنطقة العربية خاصة الاصلاح السياسي الجزائري.

المبحث الأول : لمحة عن ثورات الربيع العربي .

لقد ساهمت الإصلاحات السياسية في الجزائر بإحداث نقلة نوعية هامة ضمن حلقات تطور الممارسة السياسية في الجزائر بعد ثورات الربيع العربي حيث مهدت المجال أمام تحقيق ما يعرف بتوازن القوة بين الدولة والمجتمع والحد من تسلط الدولة بالفرد وتوفير الضمانات السياسية والاجتماعية والاقتصادية لاحترام حقوق وحريات المواطنين في إطار محاولة عولمة القيم السياسية والاقتصادية من اجل تطوير شروط الحياة في المجتمعات على كافة الأصعدة.

المطلب الاول: تعريف ثورات الربيع العربي.

هي الثورات العربية التي انطلقت في عدة دول عربية عامي 2010 و2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه. هو الظاهرة الاجتماعية والسياسية التي مرت على الوطن العربي منذ أكثر من قرن ..كانت هذه الأيام التاريخية بمثابة زلزال ضرب عروش أنظمة الاستبداد والفساد والتبعية سواء الملكية منها أو العسكرية، ووصلت ارتداداته إلى عواصم الدول الكبرى التي نصَّبت تلك الأنظمة ودعمتها حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في كُلِّ البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011 عصفت ثورات الربيع العربي وما زالت بالعديد من الدول العربية اثر استمرارها على النظام العربي واسقطت ثلاث دول عربية تونس.مصر. ليبيا حيث يشتد صراع داخلي بين فئات معارضة للحكم القائم وبين النظام نفسه المرتكز على قوته العسكرية الصلبة وعلى شرائح واسعة من الشعب السوري .ثم امتدت الى مصر واليمن وليبيا والبحرين والاردن ثم سوريا ووقعت في معظم الدول العربية تميزت هذه الثورات بظهور هتاف عربي اصبح شهيرا في كل الدول العربية الشعب يريد اسقاط النظام كما ان مصطلح الربيع تم نقله من تجارب ثورية واصلاحية عالمية مختلفة في مساراتها وحيثياتها مما يحدث حاليا في عموم الوطن العربي.

كان الربيع العربي اختبارا مزدوجا للشعوب والنخب والأنظمة على السواء ..فكان اختبارا لمدى قابلية الثورة والتغيير لدى شعوب الإقليم، واختبارا للنخب بكل أطيافها في مدى تفاعلها معه كظاهرة ثورية عميقة جاءت إلى المنطقة، كما كان اختبارا لمدى قدرة الأنظمة الحاكمة على التحكم والسيطرة على الشعوب، هذا الاختبار المزدوج تمخض عنه حقائق كبرى يمكن إجمالها في السطور التالية:

-أن ثمة جيلا جديدا ولد في الإقليم من المحيط إلى الخليج يمكن تسميته بجيل التغيير، الذي أصبح يدرك أن سبب الأزمات التي تكتنفه هو أنظمة الاستبداد والفساد والتبعية وطبيعة حكمها، فكان منه هذا المستوى الرائع من الحراك الشعبي الثوري، وهذا المستوى الذي يفوق الخيال من البسالة والتضحية وهو يزأر بشعار القرن ''يسقط النظام''، هذا الشعار الذي يختزل كل شيء في أنه لا بديل عن الإسقاط الكامل والنهائي لهذه الأنظمة بعد فشل عمليات ترقيعها وإصلاحها طيلة عقود[1].

- مسارعة أنظمة ''الاستبداد والفساد والتبعية'' إلى مساندة بعضها بعضًا لإجهاض ثورة شباب الإقليم، بالرغم من الخلافات والتباينات التي كانت بين تلك الأنظمة؛ لذلك فإن كفاح شعب واحد منفردا ضد نظامه المدعوم إقليميا ودوليا لم يكن كافيا لتحقيق النصر.. لم يكن الشعب السوري يقاتل ضد نظام الأسد فقط، ولم يكن المصريون يناضلون ضد مبارك فقط، وهكذا، واجهت الجماهير الثورية العربية في كل حالة قوى متحالفة من دول قوية مثل السعودية والإمارات وإيران وروسيا.. وجميعهم عازمون على سحق الثورة.

- انكسار حاجز الخوف والرعب لدى شعوب الإقليم وخاصة الجيل الجديد، وبالتالي فقدان الأنظمة لأهم أدوات السيطرة على الشعوب وهي أداة بث الرعب والخوف، وليس أدل على ذلك من ارتفاع مستوى البسالة والتضحية لدى شعوب الإقليم في مختلف الساحات الثورية وموجاتها المتجددة، بالرغم من قسوة المشاهد وسفك الدماء التي مارستها تلك الأنظمة في سوريا وليبيا ومصر واليمن والسودان.

- انكشاف كذبة ''الديمقراطية'' و''حقوق الإنسان'' التي يدعيها العالم الغربي، وكذلك باقي الشعارات التي رفعتها المنظمات الدولية كحق الشعوب في تقرير مصيرها، وحقها في الدفاع عن نفسها؛ فقد وقفت النظم الغربية وعلى رأسها أمريكا إلى جانب الأنظمة، ضد تطلعات الشعوب في الحرية والعيش الكريم والتخلص من الوصاية السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية.

- دخول شعوب الإقليم في معادلة الصراع السياسي بعد أن كان محصورا بين الأنظمة من جهة، والجماعات والحركات والأحزاب من جهة أخرى، ووفق هندسة أمنية تصب في صالح الأنظمة.. دخول الشعوب على خط

[1] - مرزاقة عبد الغفور، مرجع سابق، ص36.

الصراع السياسي قلب المعادلة مما أثار ذعرا وصدمة في دوائر صنع القرار في العواصم الغربية، لا سيما أن الموجة الأولى من ثورة شباب الإقليم أطاحت بخمسة طواغيت من حكام العرب وأسقطتهم من فوق عروشهم.

– أبطل الربيع العربي إلى حد كبير السحر الأمريكي وهو ''مصطلح الإرهاب ''الذي خصت به واشنطن المسلمين دون غيرهم، واستخدمت الأنظمة العربية أداة لممارسة أبشع عمليات القمع والتعذيب والقتل والخطف والاغتيالات، فجاءت ثورة الشباب لتضرب هذا السحر في مركزه الأساسي المتمثل في أنظمة الاستبداد والفساد والتبعية في منطقتنا.

–كشف الغطاء عن حقيقة المشروع الصفوي الباطني الذي تدثّر بشعار تحرير المسجد الأقصى، ومقاومة الصهاينة، والموت لأمريكا وغيرها من الشعارات المزيفة، فجاء الربيع العربي ليكشف حقيقة تحالف المشروع الصفوي مع المشروع الصهيوني واستخدام إيران جرافة في وجه ثورة الشعب السوري واليمني وقمع الشعبين.

– انكشاف مدى هشاشة الحركة الإسلامية بكل أطيافها على مستوى الرؤية والتصورات وإدارة الصراع، فلم تتفاعل مع الربيع العربي كظاهرة ثورية عميقة، بل نظرت إليه كفرصة تاريخية للحصول على مكاسب سياسية حزبية ضيقة. وبالتالي نجح الأعداء في توظيفها عكسيا بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ضد مصالح الشعوب الثائرة وضد أهداف الثورة.

– خضوع كمّ كبير من الجماهير العربية للمخلفات النفسية وآثار التوجه والهندسة الأمنية التي مارستها الأنظمة عليها وامتدت لعقود طويلة، وقد انعكست هذه الآثار السلبية على الأداء الثوري لكل المكونات الثورية فى صورة صراع داخلي وعدم ثقة.. صراع حول المصطلحات (دولة مدنية أم دولة دينية(، مما أحدث اختراقات في الصف الثوري وعطل المسار الثوري بصفة عامة ومهد للانقلاب على الثورة كما حدث في مصر.

– ومن المخلفات النفسية السلبية تعليق نفسيات الشعوب وآمالها على التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية، في إدارة ثورتها وتسليم الزمام لها فصدَّق الشعب السوري قصة ''أصدقاء الشعب السوري'' ومؤتمرات جنيف وأستانا وأخواتها، وصدَّق الشعب الليبي ''اتفاق الصخيرات''، وصدق الشعب اليمني ما سمي ''المبادرة الخليجية''، وكلها قادتها أنظمة الثورة المضادة برعاية دولية في صورة مبعوثين دوليين! لكأن قضايا الشعوب المسلمة أصبحت فجأة موضع اهتمام القوى الاستعمارية ووكلائها المحليين من الحكام المستبدين.. هكذا علقت الشعوب آمالها لتكتشف مع مرور الأيام أن آمالا قد تعلق بأوهام.

– فشل الشعوب في إعادة تنظيم القدرات البشرية والمادية، فشلها في الدفع بالقدرات والكفاءات والتخصصات إلى مواقعها المناسبة للالتفاف الشعبي حولها، وفشلها في الدفع بقيادة سياسية موحدة في كل بلد

لتحقيق التكافؤ في معادلة الصراع الذي فرضته أنظمة الاستبداد والفساد والتبعية، هذا الفشل سمح للتدخلات الخارجية بأن تفرض نفسها على كافة الساحات الثورية.

– تخوف النخب العلمانية مما سمته البعبع أي حكم الإخوان وما قد يفعله مرسي والإخوان في المستقبل، خوفهم المستقبلي والمتخيل هذا جعلهم ينسون عقودا من القمع والإذلال والوحشية التي مارسها الجنرالات العسكريون الذين يحكمون مصر منذ سنة 1952، فكان كابوس الإخوان المستقبلي في مخيلتهم وأذهانهم أكثر حضورا من الكابوس العسكري الدكتاتوري الذي يحكم مصر الآن[1]!

– لهث النخب بكل أطيافها وراء المبادرات الإقليمية والدولية والدوران معها حيثما دارت، فخضعت النخب المصرية للمرجعية العسكرية في إدارة الثورة، وصدقت أكذوبة نجاح الثورة واستقرار الوضع السياسي في مصر، فخضعت العديد من الساحات الثورية لمرجعية المؤتمرات والمبادرات، عوضا أن تجتمع جميع ساحات الثورة وتتفق على المرجعية الثورية والشعبية في بلورة الحلول التي تخدم أهداف الثورة.

– عجز النخب العربية عن بلورة مشروع جامع تتكامل فيه الساحات الثورية، فلم تستطع أن تتجاوز بعقلها حدود سايكس بيكو، ولم تدرك حقيقة التأثير الإستراتيجي المتبادل بين الساحات الثورية وحاجة كل ساحة إلى الساحات الأخرى.

– عجز النخب والأحزاب والجماعات، عن مواكبة التغيير الثوري ومتطلباته في مجال إعداد الطاقات البشرية المتخصصة في المسار العسكري والأمني والسياسي والفكري والاقتصادي والإعلامي، لخدمة الساحات الثورية والموجات الثورية المستجدة.

– أهملت النخب الثورية مراقبة ودراسة أداء أعداء الثورات وهم يصنعون وينفذون إستراتيجيات الثورة المضادة في جميع الساحات الثورية، فلم يفطنوا إلى إستراتيجية ''إلغاء الشرعية الثورية والشعبية''، أو ''إستراتيجية إعادة إنتاج الأنظمة والعملاء'' أو إستراتيجية ''رهن الشعوب للخوف والجوع'' أو إستراتيجية ''الاحتواء المزدوج''، أو إستراتيجية ''تغذية النزاعات.''

– اليأس والإحباط الذي لحق بنسبة ليست بسيطة من القيادات الثورية ويأسها من جدوى المسار الثوري والمدافعة السياسية، فأدى ذلك اليأس بهم إلى الارتماء في أحضان الأطروحات الغربية.

– غياب العامل الأخلاقي وكيفية تعامل المكون الثوري مع أفراده فضلا عن تعامله مع خصومه، وبالتالي غاب مفهوم مراجعة الأخلاقيات والسلوكيات بعمومها، كما غاب مفهوم النقد العميق الضامن للتجديد

[1] – خير الدين حسيب، حول الربيع الديمقراطي العربي، الدروس المستفادة، مجلة المستقبل العربي، العدد 386، 2011، ص26.

المطلب الثاني:اسباب قيام ثورات الربيع العربي.

اندلعت ثورات الربيع العربي جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه، والتي اطيحت بحكم زين العابدين بن علي في تونس و محمد حسني مبارك في مصر و العقيد معمر القذافي في ليبيا، وكذلك تنازل الرئيس اليمني على عبد الله صالح عن صلاحياته لنائبه بموجب المبادرة الخليجية هي تندرج ايضاً في هذا الإطار، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد والركود الاقتصاديّ وسوء الأحوال المعيشية، إضافة إلى التضييق السياسيّ والأمني وعدم نزاهة الانتخابات في معظم البلاد العربية، وهنالك أسباب وعوامل داخلية وخارجية أدت إلى قيام ثورات الربيع العربي تتمثل:

أولاً – الأسباب الداخلية : ولها دور مفصل وحاسم في تفجير الأحداث واندلا ع الثورات، وهي عديدة منها أسباب اجتماعية واقتصادية وسياسية وتعليمية وثقافية.

– الأسباب الاجتماعية والاقتصادية: حيث يعيش معظم سكان منطقة الشرق الأوسط في ظل نظام اجتماعي متخلف يعتمد على علاقات القرابة ونواتها الأساسية هي القبيلة والذي يتحرك بدافع العرف والعادات والتقاليد القديمة، وللخرافات الدينية ايضاً دور محوري في تأصيل هذا النظام المتخلف، وهنالك عاملين وراء تخلف الدول العربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية هما[1]:

الاقتصاد: حيث تعاني معظم دول الشرق الأوسط من التخلف الاقتصادي خاصة الدول العربية، فهي غالباً ما تعتمد على واردات النفط أو السياحة والمعونات الخارجية في حين تغيب التنمية الحقيقية بسبب صعوبات تتمثل في ارتفاع معدل تزايد السكان في الدول العربية، نقص الكوادر الوطنية، التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي، انخفاض مستوى الإدخار، وفي ظل هذا الوضع المتردي فأن دخل الفرد سيكون متدني.

التربية والتعليم: حيث وصل عدد سكان العالم العربي عام 2009م نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين وتبلغ نسبة الأمية حوالي 30%، وارتفاع نسبة الأمية يشكل فجوة عميقة تؤثر على تطور المجتمع العربي، وتترتب عليها نتائج سياسية واجتماعية خطيرة.

كما أن السياسة التعليمية في الشرق الأوسط ماعدا إسرائيل تسير بشكل تقليدي في التلقين وعدم إعطاء الطالب فرصة للتفكير المفتوح، وهناك عدم الاهتمام بالبحث العلمي في الجامعات مما يعني أن ازمة البحث العلمي في العالم العربي تعني التخلف العربي عن ركب الحضارة والنهضة العلمية، والملاحظ أن نسبة

[1] – مهدي أبوبكر رحمة، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، بتاريخ 22 يناير 2012.

الإنفاق على البحث العلمي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتعد 0.5% في الأقطار العربية كافة لعام 1992، بينما في إسرائيل فأن الإنفاق على البحث العلمي عدا العسكري حوالي 9.8 مليارات "شيكل" يوازي 2.6% من الناتج القومي .

– الأسباب السياسية: معظم بلدان الشرق الأوسط هي ذات نظم تسلطية واستبدادية يقع بعضها في جغرافية العالم العربي، وبالتالي في ظل هذه الأنظمة تنعدم مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وبالتالي كلها اسباب ادت إلى اندلا ع ثورات الربيع العربي.

ثانياً: الأسباب الخارجية: بجانب الأسباب والعوامل الداخلية التي أدت إلى قيام الثورات العربية هنالك عوامل مؤثرة خارج حدود الدول التي قامت بها الثورات، وهذه العوامل الخارجية لها دور لا يمكن إغفاله بصورة عامة في إحداث التغيير في الشرق الأوسط، ولكنها لا يظهر لها تأثير فعال في حال الربيع العربي في البلدان العربية، وحول مدى تأثير العوامل والأسباب الخارجية هنالك اتجاهان:

– اتجاه يرى أن الثورات العربية والاحتجاجات هي صناعة داخلية خالصة لم يكن فيها أي دور خارجي، ويذهب أنصار هذا الاتجاه إلى أبعد من ذلك ويعتقدون بأن الغرب وخاصة الولايات المتحدة ليست سعيدة بالثورات العربية وإنما يتم التعامل معها كأمر واقع.

– اتجاه يرى دور العامل الخارجي له قوة مؤثرة في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه استناداً إلى وثائق سرية كشفها موقع "ويكليكس" أن الولايات المتحدة دفعت ملايين الدولارات إلى منظمات تدعم الديموقراطية في مصر، والبعض يرى أن هذه الوثائق والموقع نفسه كان له دور فاعل بما حدث في العالم العربي لأن هذه الوثائق كشفت امور سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

المطلب الثالث: أمثلة ثورات الربيع العربي .

شهد العالم العربي مجموع من الثورات والاحتجاجات الشعبية مطالبة بالاصلاح والتغير وقد رفعت حركات الاحتجاج في الوطن العربي شعارا واحدا هو التغيير واصرت عليه وتقدمت بسرعة كبيرة فاجات بها الطبقة السياسية والراي العام العربي والعالمي .

– الثورة التونسية التي أطلقت شرارة الثورات العربية.

اندلعت يوم الجمعة 2010/12/17 تضامناً مع الشاب محمد البوعزيزي الذي قام بإضرام النار في جسده في 2010/12/17 تعبيرًا عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها) توفي يوم الثلاثاء

الموافق 2011/01/4 نتيجة الحروق(، أدى ذلك إلى اندلا ع شرارة المظاهرات في يوم 2010/12/18 وخروج آلاف التونسيين الرافضين لما اعتبروه أوضاع البطالة وعدم وجود العدالة الاجتماعية وتفاقم الفساد داخل النظام الحاكم. ونتج عن هذه المظاهرات التي شملت مدن عديدة في تونس عن سقوط العديد من القتلى والجرحى من المتظاهرين نتيجة تصادمهم مع قوات الأمن، وأجبرت الرئيس زين العابدين بن علي على إقالة عدد من الوزراء بينهم وزير الداخلية وتقديم وعود لمعالجة المشاكل التي نادى بحلها المتظاهرون، كما أعلن عزمه على عدم الترشح لانتخابات الرئاسة عام 2014[1].

وتم بعد خطابه فتح المواقع المحجوبة في تونس كاليوتيوب بعد 5 سنوات من الحجب، كما تم تخفيض أسعار بعض المنتجات الغذائية تخفيضًا طفيفًا. لكن الانتفاضة توسعت وازدادت شدتها حتى وصلت إلى المباني الحكومية مما أجبر الرئيس بن علي على التنحي عن السلطة ومغادرة البلاد بشكل مفاجئ بحماية أمنية ليبية الى السعودية إلى يوم الجمعة 2011/01/14 .

فأعلن الوزير الأول محمد الغنوشي في نفس اليوم عن توليه رئاسة الجمهورية بصفة مؤقتة وذلك بسبب تعثر أداء الرئيس لمهامه وذلك حسب الفصل 56 من الدستور ، مع إعلان حالة الطواريء وحظر التجول. لكن المجلس الدستوري قرر بعد ذلك بيوم اللجوء للفصل 57 من الدستور وإعلان شغور منصب الرئيس، وبناءً على ذلك أعلن في يوم السبت 2011/01/15 عن تولي رئيس مجلس النواب فؤاد المبزع منصب رئيس الجمهورية بشكل مؤقت إلى حين إجراء انتخابات رئاسية مبكرة .

– الثورة المصرية في ميدان التحرير.

ثورة 25 يناير أو ثورة الغضب هي انتفاضة شعبية اندلعت يوم الثلاثاء 2011/01/25 الموافق 24 صفر 1432هـ.

وكان يوم 25 جانفي كانون الثاني هو اليوم المحدد من قبل عدة جهات وأشخاص أبرزهم الناشط وائل غنيم وحركة شباب 6 افريل وهو يوافق يوم عيد الشرطة في مصر (وذلك احتجاجاً على سوء المعاملة خاصة بعد ظهور العديد من التسجيلات المصورة التي تظهر انتهاك رجال الشرطة للحقوق الإنسانية ولكن تعاملت الشرطة والأمن المركزي بعنف وقامت باستخدام الرصاص الحي، وكانت البداية في محافظة السويس ومات فيها أكثر من 20 شاب مما جعل أهالي السويس تخرج في مظاهرات حاشدة، سريعاً ما تبعتها باقي المحافظات

[1] – الحاج ولد ابراهيم، الثورات العربية والاستشراق عند ادوارد سعيد، مركز الجزيرة للدراسات ، تاريخ النشر الخميس جانفي 2012.

وتحولت المظاهرة من احتجاج على قمع الشرطة إلى احتجاج على سوء الأحوال المعيشية والبطالة والسياسة والاقتصاد والتوريث واحتجاجا على ما اعتبر فساداً في ظل حكم الرئيس محمد حسني مبارك.

وتعتبر البعض الثورة المصرية جسدا بلا رأس، لأنه لم يكن يُعلن أحد نفسه محركا للثورة، حتى النشطاء والمعارضين لم يكن لهم أي ظهور، فلقد كانت الثورة على حد تعبير الكثيرين هي ثورة ربانية .

كان للثورة التونسية الشعبية التي أطاحت بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي أثرٌ كبيرٌ في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر. [1]

بعد عصر يوم الجمعة 28 يناير 2011 بدأت قوات الجيش بالظهور في ميادين القاهرة، وفي الخامسة والنصف أعلنت روترز أن الحاكم العسكري يُعلن عن حظر التجول في القاهرة والإسكندرية والسويس، لكن بالرغم من ذلك فقد تحدت جموع المتظاهرين حظر التجوال.

وقد نزل الجيش المصري إلى الشارع بناء على أوامر الرئيس مبارك لفرض الأمن خاصة بعد انكسار الشرطة أمام المتظاهرين واقتحام السجون، وامتنعت قوات الجيش عن استهداف المتظاهرين، واستمرت التظاهرات والاعتصام بميدان التحرير حتى أُعلن تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 2011/02/11م ، ففي السادسة من مساء الجمعة 2011/02/11م أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه وأنه كلف المجلس الاعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد . وتولى المجلس العسكري إدارة مصر لفترة 18 شهرا لم تخلو من مظاهرات وإضرابات إلى أن تم انتخاب الرئيس محمد مرسي رئيسا للبلاد. واستمر حكمه لمدة عام لم يخلو أيضا من مظاهرات وإضرابات وقطع للطرق، وجاءت مظاهرات 30جوان 2013 ضد الرئيس مرسي وخرجت مظاهرات أخرى لمؤيدي الرئيس، وفي يوم 3 يوليو عام 2013 قام وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي بعزل الرئيس محمد مرسي ، ذلك الحدث الذي أحدث انقسام داخليا وخارجيا حتى على تسميته، ففي حين يسميه البعض ثورة استجاب لها الجيش، يسميه البعض الآخر انقلابا عسكريا ، مما أدى إلى قيام احتجاجات ومعارك من الجيش ضد جماعة الاخوان المسلمين وأنصارها ومعارضي الحكم العسكري.

[1] – رجب بودبوس، محاضرات في علم الثورة ، المركز العالمي لدراسات الكتاب الاخضر، القاهرة،2011، ص37.

– الثـــــــــــــورة اللـــــــــــيبية .

ثورة 17 فبراير هي ثورة شعبية ليبية اندلعت شرارتها يوم الخميس 2011/02/17 (يوم الغضب) على شكل انتفاضة شعبية شملت معظم المدن الليبية. وسبقت الثورة احتجاج يوم 14 جانفي بمدينة البيضاء على الأوضاع المعيشية واشتبك المتظاهرون مع الشرطة وهاجموا المكاتب الحكومية.

وقد تأثرت هذه الثورة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام2011 م وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 جانفي المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسيزين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك .قاد هذه الثورة الشبان الليبيون الذين طالبوا بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية.

كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية، لكن مع تطور الأحداث وقيام الكتائب التابعة لمعمر القذافي باستخدام الأسلحة النارية الثقيلة والقصف الجوي لقمع المتظاهرين العزّل، تحولت إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وفي يوم 21/أغسطس/2011 بدأ تدفق قوات المعارضة الليبية المسلحة على العاصمة طرابلس ابتداءً من الأحياء الغربية للمدينة دون مقاومة من كتائب القذافي التي ألقت أسلحتها حسب عدة وكالات الأنباء واعتقلت قوات المعارضة سيف الإسلام القذافي ومحمد القذافي أبناء الزعيم الليبي معمر القذافي، لكن سيف الاسلام القذافي عاود الظهور في لقطات مصورة بثتها قنوات التلفزة العالمية والتقى مجموعة من الصحفيين منهم مراسل وكالة رويترز ومراسل بي بي سي وأكد أنه حر طليق وأن والعاصمة طرابلس بخير ووالده بخير، وسخر سيف الإسلام من مذكرة الاعتقال التي أصدرتها محكمة العدل الدولية بحقه، وتناقلت وكالات الأنباء أيضاً نبأ هروب محمد القذافي نجل الزعيم الليبي معمر القذافي من منزله الذي كانت تحاصره مجموعة من قوات المعارضة الليبية المسلحة، وخرجت مظاهرات حاشدة في شوارع المدينة احتفالا بقرار المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرات اعتقال بحق معمر القذافي وإبنه سيف الإسلام ورئيس مخابراته عبد الله السنوسي، وسيطرت قوات المعارضة على مبنى الإذاعة والتلفزيون الحكومي الليبي التابع للجماهيرية الليبية واعتقلت الإعلامية المثيرة للجدل هالة المصري الذي تطلق عليها المعارضة الليبية مذيعة القذافي لولائها الأعمى للعقيد وقطعت قوات المعارضة البث التلفزيوني لقنوات الجماهيرية، ونُقل عن عبد الرحمن شلقم مندوب ليبيا السابق لدى الأمم المتحدة قوله «أن طرابلس سقطت ضمن خطة»، ويسطير الثوار على العاصمة الليبية بما في ذلك مجمع باب العزيزية المحصن الذي تعرض للقصف عدة مرات من طائرات حلف شمال الأطلسي، وفي يوم الخميس الموافق 20 أكتوبر 2011 توفي معمر القذافي في مدينة سرت آخر معقل له ودفنت جثته بعدها في مكان سري، وتضاربت

الأنباء حينها عن وفاته حيث أكد المجلس الوطني الانتقالي الليبي مقتل العقيد معمر القذافي إثر غارات شنتها طائرات الناتو تلاها هجوم لقوات المجلس على مدينة سرت مسقط رأسه، وهناك تقارير تتحدث عن مقتل القذافي بعد اعتقاله حيث ظهر القذافي في أحد لقطات الفيديو وهو حي ومعتقل بأيدي الثوار وظهر في مقطع آخر مقتولاً مما أثار استنكار منظمات حقوق الإنسان، أما المعتصم القذافي ابن العقيد معمر القذافي توفي في نفس اليوم الذي توفي فيه والده حيث تشير التقارير المنشورة على وكالات الأنباء أن المعتصم القذافي قتل بعد اعتقاله حيث يظهر فيديو له وهو يدخن السجائر ومن ثم ظهر له فيديو آخر وهو مقتول، بعد مقتل العقيد القذّافي بحوالي الشهر تم اعتقال سيف الاسلام القذافي ثاني أكبر أبناء العقيد والذي صدرت مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية بحقّه وتم بعدها نقله بواسطة طائرة إلى العاصمة الليبية وتنوي السلطات الجديدة في ليبيا محاكمته داخل الأرض الليبية وذلك بالتشاور والاتفاق مع لويس مورينو أوكامبو مدعي عام المحكمة الجنائية الدولية الذي زار طرابلس من أجل النظر في أمر سيف الإسلام القذافي، وبمقتل القذافي وبعض أبنائه وهروب آخرين إلى خارج ليبيا ينتهي بذلك حكم عائلة معمر القذافي الذي دام أكثر من 40عاماً.

– الثورة الشباب اليمنية أو ثورة التغيير السلمية .

هي ثورة شعبية انطلقت يوم الجمعة 2011/02/11 الذي أطلق عليه اسم «جمعة الغضب» (وهو يوم سقوط نظام حسني مبارك في مصر (متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام2011 م وبخاصة الثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي وثورة 25 جانفي المصرية التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك .قاد هذه الثورة الشبان اليمنيون بالإضافة إلى أحزاب المعارضة للمطالبة بتغيير نظام الرئيس علي عبد الله صالح الذي يحكم البلاد منذ 33 عاماً، والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية. وكان لمواقع التواصل الاجتماعي على الانترنت مثل فيسبوك مساهمة فعالة في الثورة إلى حد كبير، حيث ظهرت العديد من المجموعات المناوئة للنظام الحاكم بدأت بمطالب إصلاحية ثم ارتفع سقف المطالب إلى إسقاط النظام. ومنها مجموعة «ثورة الشباب اليمني لإسقاط النظام». ولعبت هذه المواقع دوراً كبيراً في تنظيم الاعتصامات واستمرارها، وفي الخروج بالمسيرات. وقد كان يوم الجمعة التي عرفت بجمعة الكرامة 18 مارس يوما مفصليا في الثورة اليمنية حيث انضم بعدها الكثير من مشائخ وزعماء القبائل والشخصيات الاجتماعية إلى الثورة بعد أن انضم إليها اللواء علي محسن الأحمر يوم الاثنين 21 مارس بعد تأثره بمذبحة جمعة الكرامة التي راح ضحتها 52 شهيد من الشباب المعتصمين السلميين في ساحة التغيير بصنعاء إلى جانب أكثر من 700 جريح بنيران القناصة التي قال المعتصمون أنهم ينتمون إلى الحرس الجمهوري وبلاطجة الحزب

الحاكم فيما رد الرئيس صالح أنهم من سكان الحارات المجاورة لساحة الاعتصام والذين تضرروا من المعتصمين.. ورغم كمية الاستقالات الرهيب الذي حصل بعد انضمام علي محسن للثورة إلا أن التباطئ في الزحف للقصر الجمهوري من قبل شباب الثورة أعطى الوقت لصالح لإعادة ترتيب أوراقه ومنها مسارعته إلى حل الحكومة وتكليفها بتصريف الأعمال خشية أن يقدم الوزارء استقالتهم بعد أن قدم ثلاثة وزراء منهم بالفعل استقالتهم يوم الاثنين.. واستمرت المناورات بين شباب التغيير والمعارضة من جهة وبين صالح من الجهة الأخرى وحصلت بعض الاشتباكات المسلحة بين موالين للنظام ومسلحين قبليين، وقد غادر الرئيس علي عبد الله صالح البلاد متوجها إلى السعودية يوم 4 يونيو/حزيران للعلاج بعد سقوط قذيفة على القصر الرئاسي يوم الجمعة الموافق 3 يونيو/حزيران وعاد علي عبد الله صالح إلى اليمن يوم 23-09-2011 وفي 23-11-2011 وقع صالح على المبادرة الخليجية التي بموجبه فوض صلاحياته إلى نائبة عبد ربه منصور هادي وغادر صالح اليمن يوم 2012/1/23 إلى سلطنة عمان ومن ثم إلى الولايات المتحدة للعلاج وقد سلم نائبة عبد ربه منصور هادي صلاحياتة الدستورية لحين انتخاب رئيس جديد للبلاد يوم 21-2-2012 وأعلن عن ترشيح عبد ربه منصور هادي كمرشح توافقي للانتخابات الرئاسية اليمنية، وقد حصل على دعم واسع قبل الانتخابات من جميع اليمنيين من قبل الأحزاب ورجال القبائل وعلماء الدين وشباب الثورة السلمية اليمنية .

- ثـــــــــورات السورية2011 -2012 .

الانتفاضة السورية أو ثورة الأحرار السورية هي انتفاضة شعبية انطلقت يوم الجمعة 18 مارس 2011 ضد القمع والفساد وكبت الحريات في تحدٍ غير مسبوق لحكم بشار الاسد متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام 2011 وبخاصة الثورة التونسية وثورة 25 جانفي المصرية اللتين أطاحتا بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي والرئيس المصري حسني مبارك.اندلعت شرارة الثورة عندما كتب أطفال من درعا البلد (حي الأربعين) شعارات على حائط المدرسة (مدرسة الأربعين) متأثرين بربيع الثورات العربية الشعب يريد إسقاط النظام. فقامت قوى الأمن باعتقالهم وشلع أظافرهم وتعذيبهم جسدياً مما جعل الأهالي يطالبون بأبنائهم فكان الرد القبيح من مسؤول الأمن السياسي «العميد عاطف نجيب» فثار الأهالي بمدينة درعا فتم اقتحام الجامع العمري بالطائرات المروحية والقوات الخاصة وحدثت مجزرة رهيبة للأهالي ومن ثم انطلقت الثورة. وقاد هذه الثورة الشبان السوريون الذين طالبوا بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ورفعوا شعار» :حرية... حرية«، لكن قوات الأمن والمخابرات السورية واجهتهم بالرصاص الحي فتحول الشعار إلى »إسقاط النظام .«انتشرت المظاهرات للمرَّة الأولى لتعمَّ العشرات من مدن سوريا تحت شعار »جمعة العزة«

بتاريخ 25 مارس 2011 لتشمل دمشق وريفها وحمص وحماة واللاذقية ودرعا وبانياس والقامشلي ومناطق أخرى عدة، واستمرَّت بعدها بالتوسع والتمدد شيئاً فشيئاً أسبوعاً بعد أسبوع، وبعد القمع الدامي للانتفاضة من قبل القوات السورية تم تشكيل الجيش السوري الحر.

المبحث الثاني: الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد الربيع العربي.

اعتبرت الجزائر نموذجا للاستقرار والأمن المجتمعي في منطقة تتخبط في الفوضى، فبعد ثمانية أعوام على اندلاع انتفاضات الربيع العربي، أظهر النظام الجزائري قدرة كبيرة من المرونة والتكيف، ويعكس السلام النسبي الذي عم البلاد وديمومة النظام قدرة النخب على توفير الموارد السياسية والاقتصادية بشكل مدروس، إلى غاية سنة 2019، حيث لم تقتنع شريحة كبيرة من الجزائريين بالإصلاحات التي قدمها النظام الجزائري.

المطلب الأول : ثورات الربيع العربي وعدوى الانتقال إلى الجزائر.

برزت مسألة الاحتقان الاجتماعي في الجزائر بعد أن بلغت الثورة في تونس أوجها، حيث مع بداية شهر يناير من سنة2011 شهدت الجزائر موجة من الاحتجاجات طالت عشرين ولاية من أصل48 ولاية بما فيها الجزائر العاصمة ووهران أكبر المدن الجزائرية. وعلى الرغم من أن الاحتجاجات هي ظاهرة متكررة في الجزائر إلا أنها كانت ذات طبيعة محدودة وغالبا ما يسيطر عليها النظام وهذا ما ميز احتجاجات2011 التي كانت احتجاجات عفوية كتلك التي حدثت سنة1988.[1] دامت هذه الاحتجاجات أربعة أيام تميزت بالمواجهات العنيفة بين عدد من الشباب الغاضب وقوات الأمن، حيث تباينت مطالب المحتجين من المطالبة بفرص للعمل إلى المزيد من الحريات وتحسين مستوى المعيشة، إلى المطالبة باستمرار الدولة في دعم أسعار المواد الغذائية الأساسية، وفي10 جانفي2011 وبعد استتباب الأمن والهدوء من جديد كانت الحصيلة المعلنة لهذه الأحداث هي وفاة5 أشخاص وإصدار مذكرات ضبط و إحضار بحق800 شخص واعتقال 1100 شخص[2].

ويمكن ارجاع انحسار هذه الاحتجاجات وتراجعها إلى خبرة الجزائر بظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية طوال العقود الماضية، هذه الخبرة جعلت الحكومة الجزائرية تستجيب بطريقة سريعة الاحتجاجات2011، حيث أعلنت تخفيضا في اسعار الزيت والسكر المادتان ذات الاستهلاك الواسع في الجزائر والسبب الرئيس في اندلاع هذه الاحتجاجات على الرغم من أنها تملك حجة غلائهما في الأسواق العالمية هذه الاستجابة السريعة مكنت السلطات الجزائرية من إدارة وامتصاص الغضب الشعبي والتعاطي مع الأوضاع الداخلية الصعبة والمعقدة

---

[1] - Louisa Dris-Aït Hamadouche, Algeria in The Face of The Arab Spring, Diffuse Pressure and Sustained Resilience , Mediterranean Politics, Maghreb, 2012,p161.

[2] - Andrea Dessi, Working Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change , Instituto Affari Internazionali (IAI)Papers, 11/28, 2011, p05.

بطرق تختلف عما كان سابقا[1]، فالملاحظ في هذه التجربة هو أن قوات الأمن قللت من استخدامها للعنف اتجاه المدنيين، على عكس ما كان عليه الحال في أحداث أكتوبر1988 التي كانت حصيلتها 500 قتيل في أقل من أسبوعين، وفي أحداث الربيع البربري سنة 2001، التي شهدت هي الأخرى وقوع 90 قتيل و5000 جريح من المدنيين.

الشيء المميز لأحداث2011 هو أنها لم تتخذ طابعا سياسيا صريحا، فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية كانت هي الشرارة المحركة لمثل هذه الأحداث من دون أن يعني ذلك أن المحتجين لا يربطون المستويات الاقتصادية والاجتماعية بالمستويات السياسية، فالعوامل السياسية في هذه الاحتجاجات أو في التي قبلها كانت بمثابة الحدث لا الاتجاه، وهذا ما يظهرة تأكيد المحتجون على المطالب ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي ولم يرفعوا أية شعارات مناوئة للنظام أو مطالبة برحيله[2].

غير أن الوضع تغير مع تشكيل مجموعة من أحزاب المعارضة ومؤسسات المجتمع المدني والنقابات المستقلة وجمعيات حقوق الإنسان لجبهة موحدة عرفت ب "التعاضدية الوطنية للتغيير والديمقراطية" التي تأسست في 21 يناير2011 في محاولة منها لمحاكاة حركات الاحتجاج في تونس ومصر.

قامت التنسيقية بصياغة محددة لمجموعة من المطالب تضمنت في الأساس المطالبة بديمقراطية أكبر وعدالة اجتماعية، إنهاء حالة الطوارئ وإطلاق سراح المعتقلين من المحتجين والمتظاهرين، وأيضا توفير فرص أفضل للشغل، بالإضافة إلى تعديل القانون المتعلق بحرية الإعلام. لكن التنسيقية فشلت في تحقيق هذه المطالب بعد أن تباينت مواقف اعضائها الأمر الذي أدى إلى إضعاف قدرة التنسيقية على الاتصال بالقاعدة الشعبية وانتهى بها الأمر إلى الانقسام إلى تيارين في 22 فبراير 2011، وهذا ما رسخ صورة سلبية عنها لدى الجماهير إذ لم تتمكن هذه التشكيلة من أن تقدم نفسها كبديل جدي وموحد للصفوف الوطنية[3].

وهكذا استطاعت الجزائر أن تحتوي الاحتجاجات الشعبية وقلصت من الخسائر التي كانت قد تنجم عنها، ويعود نجاح النظام في إدارة هذه الاحتجاجات إلى سببين:

---

[1]– عصام بن الشيخ، مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغير ام استمرار لاحتكار السلطة للصواب؟، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص02.

[2] – عبد الناصر جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع30، ص2011، ص12.

[3] – Andrea Dessi, Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?, IFRI,n 0 9Actuelles de L´ , 2012, p03.

الأول يتمثل في معاناة الجزائريين أثناء العشرية السوداء وهو ما منعهم من الانسياق نحو العنف والفوضى، والسبب الثاني يعود إلى خبرة النظام الجزائري في إدارة الأزمات الداخلية السابقة، وهو ما جعل النظام يبتعد عن استعمال العنف في مواجهة هذه الاحتجاجات من جهة، والقيام بتلبية مطالب المحتجين من جهة أخرى، وهذا كله جنب الجزائر الدخول في دوامة من العنف والفوضى على غرار ما حدث في بعض الدول العربية.

المطلب الثاني : مضمون الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري بداية سنة 2011.

بعد أن تم إلغاء حالة الطوارئ في البلاد في24 فبراير2011 وبعد الخطاب الشهير للرئيس عبد العزيز بوتفليقة في15 أبريل 2011 الذي قدم فيه وعودا للمضي قدما في إصلاحات جديدة، جاءت أولى خطوات الإصلاح في تشكيل رئيس الجمهورية لهيئة مشاورات سياسية تتولى مباشرة الحوار مع القوى السياسية الجزائرية حول أهم مقترحات الإصلاح.

ترأس هذه اللجنة السيد "عبد القادر بن صالح" رئيس مجلس الأمة أنذاك، وعين له مساعدين اثنين هما المستشاران في رئاسة الجمهورية محمد علي بوغازي" والجنرال المتقاعد محمد تواتي".

اجرت الهيئة سلسلة لقاءات مع القوى السياسية وفعاليات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية. تمت هذه المشاورات في الفترة المحددة لها والممتدة من 21 ماي إلى 21 جوان 2011، حيث جرى خلال هذه اللقاءات مناقشة مراجعة الدستور وثمانية محاور مطروحة المراجعة قوانين عضوية موجودة أو صياغة نصوص قانونية جديدة، وتمثلت هذه المحاور في مايلي:

قانون الأحزاب والجمعيات، قانون الانتخابات، مشاركة المراة في الحياة السياسية، حالات التنافي مع العهدة البرلمانية، صلاحيات المؤسسات الدستورية، وقانون الإعلام.

كما تمحور النقاش أيضا، حول قضايا أخرى: نوع النظام الأنسب البرلماني او الرئاسي بدلا عن النظام شبه الرئاسي السائد، عدد العهدات الرئاسية، مدة العهدة الواحدة، والإبقاء عن مجلس الأمة من عدمه، وبعد هذه النقاشات خلصت اللجنة إلى إعداد تقرير من76 صفحة مرفق بملحق في 32 صفحة، تم رفعه إلى رئيس الجمهورية الذي سيتولى بدوره وضع رزنامة للإصلاحات تبدأ بإصلاح القوانين العضوية وتنتهي بإعلان الرئيس تنصيب لجنة مخصصة تتولى صياغة دستور جديد.

بعد المشاورات التي أجرتها هيئة "عبد القادر بن صالح"، وبعدما رفعت تقريرها الرئيس الجمهورية وضعت مشاريع القوانين على مكتب البرلمان لمناقشتها والمصادقة عليها، حيث شهدت جلسات البرلمان في دورته

الخريفية بتاريخ الرابع من سبتمبر 2011، والمخصصة المناقشة مشاريع قوانين الإصلاحات سجالا حادة بين مؤيد ومعارض لإصلاحات الرئيس. تضمنت هذه المشاريع: مشروع القانون العضوي المتضمن مراجعة قانون الانتخابات، القانون المحدد لكيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، والقانون العضوي الخاص بالأحزاب السياسية، وقانون الجمعيات، وقانون الإعلام[1].

المطلب الثالث : إصلاحات النظام السياسي بعد ثورات الربيع العربي.

1-تعديل القوانين العضوية:

أ/ **تعديل قانون الانتخابات** : أدخلت على القانون العضوي للانتخابات بعض التعديلات التي تحسب لصالح الإصلاحات التي باشرها النظام السياسي في الجزائر، حيث تم في القانون العضوي الجديد للانتخابات رقم01/12 استحداث "اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات" المتكونة من قضاة يعينهم رئيس الجمهورية.

تعمل هذه اللجنة باستقلالية عن وصاية الإدارة ووزارة الداخلية، مهمتها البت في الاحتجاجات والاخطارات والبلاغات التي تم تسجيلها لدى أمانة اللجنة أو اللجان الفرعية المحلية، حددت المواد 168، 169،170 من القانون العضوي الجديد الخاص بالانتخابات مهام هذه اللجنة وطريقة تشكيلها، وتعتبر هذه اللجنة إضافة حقيقة لضمان نزاهة العملية الانتخابية وذلك بغض النظر عن استقلالية الجهاز القضائي في الجزائر من عدمه، كما استحدث القانون العضوي الجديد لجنة أخرى وهي اللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات" المتكونة من ممثلي الأحزاب السياسية ومن بعض الشخصيات الوطنية بالإضافة إلى ممثلي المترشحين الأحرار[2] .

وهكذا جاءت التعديلات الأخيرة على قانون الانتخابات لتفعل أكثر اليات الرقابة لضمان شفافية العملية الانتخابية، ولكن بعد مرور حوالي أربع سنوات على هذا القانون الجديد جاء التعديل ليطالب مرة أخرى وذلك بتبني القانون العضوي الجديد المتعلق بالانتخابات 10/16 المؤرخ في 25 أوت 2016، هذا القانون الذي ألغي اللجنتين السابقتين: اللجنة الوطنية للإشراف على الانتخابات واللجنة الوطنية لمراقبة الانتخابات، اللتان حلت محلهما "الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات" التي أنشأت بموجب القانون العضوي رقم 11/16 المؤرخ في 25 أوت 2016، حيث أوكلت لهذه الهيئة عديد الصلاحيات لمراقبة شفافية

[1] – فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع35، بيروت، 2012، ص20.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم01/12 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ، الموافق ل12 يناير 2012م، المتعلق بنظام الانتخابات، صادر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع01، 20 صفر 1433هـ الموافقل14يناير2012م.

ونزاهة العملية الانتخابية قبل الاقتراع وخلاله وبعده، تتكون الهيئة من 410 عضو بعينهم رئيس الجمهورية بالتساوي بين قضاة يقترحهم المجلس الأعلى للقضاء وكفاءات مستقلة يتم اختيارها من ضمن المجتمع المدني، بالإضافة إلى الرئيس الذي يعينه رئيس الجمهورية بعد استشارة الأحزاب السياسية ويشترط فيه أن يكون شخصية وطنية معروفة[1] .

ب/ تعديل القانون العضوي المتعلق بالأحزاب السياسية : أعطى القانون العضوي 04/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 المتعلق بالأحزاب السياسية مرونة أكبر في الإجراءات المعتمدة لاعتماد الأحزاب الجديدة من خلال تقليل الشروط المطلوبة من أجل اعتماد الأحزاب السياسية مقارنة بالأمر رقم 97-09، كما ساهم هذا القانون أيضا في خلق فضاء جديد من المنافسة السياسية[2] .

وفي ظل هذا القانون بلغ عدد الأحزاب التي رخصت لها الحكومة لإقامة مؤتمراتها التأسيسية خلال الشهرين الأولين من عام 2012 نحو 18 حزبا، وارتفع عدد الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية سنة 2017 إلى ما يناهز 60 حزبا، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مرونة إجراءات اعتماد الأحزاب السياسية التي جاء بها القانون الجديد [3].

جاء القانون العضوي رقم 03/12 تنفيذا لأحكام المادة 31 مكرر من التعديل الدستوري لسنة 2008 والتي نصت صراحة على عمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع تمثيلها في المجالس المنتخبة، وهو ما حصل بالفعل بعد صدور هذا القانون الذي فرض نظام الحصص في تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة (المجلس الشعبي الوطني، المجالس الشعبية الولائية، المجالس الشعبية البلدية) وهو ما تناولته (**المادة 2**) من هذا القانون بشكل واضح ومفصل، وضمانا لتطبيق هذا القانون على الأحزاب السياسية جاءت أحكام (**المادة 5**) من هذا القانون صارمة، حيث تعتبر القوائم الانتخابية لاغية وفقا لأحكام هذه المادة إذا لم تحترم النسب الموضحة في(**المادة 2**).

---

[1] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم16-10المؤرخ في22 ذي القعدة 1437هـ، الموافق ل25 اوت2016م، المتعلق بنظام الانتخابات، صادر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع50، مؤرخة في25 ذو القعدة 1437هـ الموافق ل28 اوت 2016م.

[2] – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم04/12 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ، الموافق ل12 يناير 2012م، المتعلق بالاحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع02، المؤرخة في 21 صفر 1433هـ الموافقل15يناير2012م.

[3]– الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم03/12 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ، الموافق ل12 يناير 2012م، الخاص بتحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع01، المؤرخة في 20 صفر 1433هـ الموافقل14يناير2012م.

ث/ تعديل قانون الإعلام : جاء القانون الجديد للإعلام 05/12 المؤرخ في 12 يناير 2012 ليدخل العديد من التعديلات على القانون القديم للإعلام 90/07 المؤرخ في 03 أبريل 1990، وتمثلت أهم هذه التعديلات في :

- ضمان التعددية في ممارسة أنشطة الإعلام (**المادة 04**).

- إنشاء سلطة ضبط الصحافة المكتوبة وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي(**المادة 40**).

- تنظيم ممارسة النشاط السمعي البصري(**المواد 58 إلى 63**).

- تأسيس سلطة ضبط السمعي البصري وهي سلطة مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي (**المادة 64**).

- ضمان تعددية النشاط السمعي البصري(**المادة 61**).

– إلغاء عقوبة السجن على الصحفي واستبدالها بالغرامات المالية.

2–تعديل الدستور سنة 2016 :

في إطار الوعود التي قدمها رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة" بتعديل الدستور، تأسست لجنة تعديل الدستور بتاريخ 08 أبريل 2013 حيث ترأسها الأستاذ "عزوز كردون". أسندت لهذه اللجنة مهمة دراسة الاقتراحات المتضمنة في المسودة الأولية وإبداء رأيها في محتواها وبنائها الفكري ومن تم تقديم مقترحاتها لإثرائها[1].

وبعد قيام هذه اللجنة بالمهمة المسندة لها، وبعد أن أعد مشروع الدستور الجديد، كان من المتوقع عرض مشروع الدستور المرتقب على الاستفتاء الشعبي بعد عرضه على البرلمان بغرفتيه وهذا وفقا(للمادة 174) من دستور سنة 1996، وهذا لإعطائه الشرعية الشعبية نظرا لنسبة العزوف العالية التي ميزت نتائج الانتخابات التشريعية التي جرت في 10 ماي 2012، حيث وصل عدد المصوتون إلى 9.339.026 ناخب، وهو عدد قليل إذا ما قارناه مع عدد المسجلون والذي بلغ عددهم 21.645.841، خاصة إذا وضعنا في الحسبان العدد الكبير للأصوات الملغاة والذي وصل إلى 1.704.047 صوت. كل هذه المعطيات الانتخابية أدت إلى

[1] – فتحي بولعراس، مشروع تعديل الدستور الجزائري، السياق، المواقف والاحتمالات الممكنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013، ص02.

سحب الشرعية والتمثيلية عن البرلمان المنتخب وهو الأمر الذي من شأنه ألا يعطي لهذا البرلمان الأحقية في تعميق الإصلاحات السياسية التي باشرتها الجزائر، لا سيما تعديل الدستور[1].

ولكن الذي حدث هو العكس، حيث عمل رئيس الجمهورية بأحكام (المادة 176) من الدستور التي تخول له عرض مشروع تعديل الدستور مباشرة على غرفتي البرلمان مجتمعة دون أن يعرضه على الاستفتاء الشعبي بشرط أن يحوز المشروع على موافقة ثلاثة أرباع (3/4) أصوات غرفتي البرلمان، وبعد أن بث المجلس الدستوري في نص مشروع الدستور، وصدور رأيه الإيجابي رقم 01/16 المؤرخ في 28 يناير 2016، استدعى رئيس الجمهورية غرفتي البرلمان للاجتماع من أجل التصويت على مشروع تعديل الدستور وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 46/16 المؤرخ في 30 يناير 2016، حيث اجتمعت غرفتي البرلمان في 07 فبراير 2016 في جلسة علنية ترأسها رئيس مجلس الأمة، وحضرها 517 نائب، وحاز المشروع على 499 صوت مؤيد وصوتان رافضان وامتنع عن التصويت 16 نائبا، وعليه أضحى الدستور الجديد ساري المفعول وذلك بعد صدوره في الجريدة الرسمية في 07 مارس 2016[2].

وعن أهم التعديلات المهمة التي جاء بها الدستور الجديد فيمكن حصرها في النقاط التالية:

- حصر العهدات الرئاسية باثنين فقط (**المادة 88**).
- حصر التشريع بالأوامر في حالات معينة واستثنائية فقط (**المادة 142**)
- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان على عمل الحكومة المواد:(**94، 98، 113**).
- تقوية وتدعيم حقوق المعارضة السياسية(**المادة 114**)، ومنع التجوال السياسي(**المادة 117**).
- تعيين الوزير الأول بعد استشارة الأغلبية البرلمانية(**المادة 91، الفقرة 5**).
- دسترة الهيئة العليا المستقلة لمراقبة الانتخابات(**المادة 194**).
- إنشاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان(**المادة 198**).
- رفع التجريم عن الصحفي وحمايته(**المادة 50**).

[1] – منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي 2012 قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012، ص12.

[2] – الاذاعة الجزائرية، البرلمان بغرفتيه يصادق على مشروع تعديل الدستور، 2016/2/7 .

تطبيق الديمقراطية التوافقية: وتعتبر إحدى الاستراتيجيات الإدارة الأزمات، سواء على المستوى المركزي للسلطة في الدولة أو المستوى المجتمعي، حيث قام النظام الجزائري بتطبيق الديمقراطية التوافقية مع ضمان الحقوق والحريات والهويات والفرص بالنسبة لكافة شرائح المجتمع[1] .

والمقصود بتقاسم السلطة هنا هو المشاركة في السلطة أي صيغة حكم تقوم على ائتلاف حاكم ذي قاعدة عريضة تحتوي داخلها مختلف مكونات المجتمع، بحيث يحظى كل طرف بنصيب من المشاركة في الحكم على النحو الذي يخفف من مخاوف التمييز في الجزائر، فباعتبار الدولة أنها الإطار السياسي الذي يستطيع الإنسان من خلاله تنظيم حياته وشؤونه، لذا لزم أن تأتي الحلول من الدولة، فهناك من الدول من تستوعب مطالب الفئات المجتمعية من خلال الديمقراطية والمساواة وتجري إصلاحات سياسية في صلب البنيان السياسي[2].

ومنه تأتي الديمقراطية التوافقية من بين تلك الحلول والتي تستند إلى مجموعة من المبادئ وهي :

– التوزيع النسبي للموارد السياسية والاقتصادية .

– اعتماد نظام للانتخابات يقوم على القائمة النسبية

– تشكيل حكومة تمتع فيها الجماعات المختلفة بمناصب سيادية[3] كما تجدر الإشارة إلى أن هناك شرطين أساسيين مطلوبين لكي يعمل النموذج التوافقي على ان تكون الجماعات المتعارضة لديها خطة بدمج الآخرين أو استيعابهم.

– على قادة الجماعات التحلي بثقافة وتفهم مزايا الحكم التوافقي والقدرة على الحوار[4] .

–كما شهدت الجزائر حراك شعبي بتاريخ 22 فبراير/شباط 2019: مثَّلت الهبَّة الشعبية في الجزائر، حدثًا استثنائيًّا، أعاد إحياء الرؤية الثورية للتاريخ السياسي الجزائري بعد عقود من سيادة حالة الانعزال السياسية عن

[1] – أبي بكر بلقايد، العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)، المجلة الافريقية للعلوم السياسية،12/04/2017.

[2] – ناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

[3] – أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية، التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية, إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي،24-26/3/1989

[4] – العمري منير، الامن المجتمعي المغاربي بين الاخطار ومتطلبات التماسك، دراسة حالة الجزائر والمغرب، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد8، عدد1، ص55.

واقع غير ديمقراطي عاشته الجزائر بعد مرحلة العشرية السوداء، رغم حجم التظاهر اليومي والسلوك الاحتجاجي الذي تعرفه الجزائر منذ سنوات.[1]

تداعيات الحراك السياسي الجزائري: يبدو الحراك الجزائري ظاهرة سياسية واجتماعية ودستورية معقدة وعصية على الفهم السهل بحكم تداعياتها السريعة، فقد أسقط هذا الحراك مجموعة من المسلَّمات التي كانت عصية على السقوط في زمن قريب، وقد تمثلت التداعيات فيما يلي:

-شكَّل الحراك السياسي علامة سياسية فارقة في تاريخ الجزائر بحكم زخمه واستمراريته منذ 22 فبراير/شباط 2019.

-أسقط الحراك واجب التحفظ عن جميع المسؤوليات والأطر والأفراد في جميع القطاعات بدءًا بقطاع العدالة ووصولًا لقطاع التعليم العالي والتربية والصحة والأمن وغيرها.

- اندمجت في موجة الحراك أطياف المجتمع الجزائري بمختلف تشكيلاته وانتماءاته وهو ما أعطاه بعدًا شعبيًّا، وشكَّل نواة اجتماعية صلبة زادت في تدفقه وديمومته.

- شكَّل علامة فارقة في سلميته، بل إنه سجل مظاهر جديدة تمثلت في مشاركة أجهزة الأمن وقطاع الشرطة والدرك والحماية المدنية بشكل حمى الحراك السياسي الجزائري من جميع مظاهر الانزلاقات.

- أعطى نَفَسًا قانونيًّا ودستوريًّا للنقاش العميق لمفاهيم ترتبط بطبيعة السلطة السياسية وقواعد الانتخاب وحالات الاستقالة والشغور، خصوصًا بعد أن أُجبر -لأول مرة في تاريخ الثورات والهبات الشعبية- الرئيس المستقيل بوتفليقة على تأجيل الانتخابات أولًا، ثم الاستقالة ثانيًا بضغط من المؤسسة العسكرية، ثم إلغاء الانتخابات التي كانت مقررة في 4 يوليو/تموز 2019 إلى أجل غير مسمى. لقد كان الاحتجاج في الشارع السياسي الجزائري متمظهرًا في نمط جديد يجمع في ثناياه التظاهرات المهنية والتظاهرات المشاركة والتظاهرات الانفعالية والتظاهرات الاحتجاجية السياسية.

خلف الحراك الشعبي الجزائري نتائج الحراك يمكن أن نقف على المخرجات التالية:[2]

-إلغاء الانتخابات برسالة من بوتفليقة، في 11 مارس/آذار 2019، تمت بضغط من شارع منفعل وأمر من المؤسسة العسكرية.

---

[1] – عالج الفقه القانوني الأوروبي تحديدًا التظاهر ليس كحالة سياسية فقط، وإنما كمنعرج قانوني باعتباره يرتبط بصياغة مشهد قانوني جديد وبمنطق إعادة بلورة دولة العدل والقانون التي تهتم بالمقام الأول بتعزيز منظومة الحقوق المدنية الفردية والجماعية. للاستزادة أكثر، يطالع: لويس رولان وآخرون، التظاهر في الشارع، مجلة القانون العام وعلم السياسة، العدد الرابع 2006.

[2] – فريدة بلفراق نهاية نظام وانتصار ثورة هادئة، يومية الخبر، 12 افريل 2019. (النسخة الورقية)

– القضاء نهائيًّا على فكرة العهدة الخامسة.

– إرجاء سيناريو انتخابي مزور، وتجنب تبديد أموال طائلة على حملات انتخابية صورية.

– وضع حد للتمديد واستمرار تسيير شؤون الدولة باسم الرئيس المحتجز.

– إعادة الثقة في المجتمع خاصة لدى الشباب الذي ظل لسنوات يعتزل العمل السياسي، وذلك بفعل تنامي التعاطي مع وسائل التواصل الاجتماعي؛ إذ يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في الجزائر بحوالي 22 مليون شخص، أي حوالي نصف عدد السكان.

– تراجع أحزاب السلطة وما شهدته من تناقض في الخطاب وتشرذم واستقالات جماعية وبعث رسائل طمأنة وانتقاد للأحزاب المعارضة في ذات الوقت.

–وضعُ حدٍّ لحضور المسؤولين المتعجرفين وخصوصًا ولاة الجمهورية الذين كانوا يحكمون باسم السعيد بوتفليقة ورجال أعماله النافذين، والذين مارسوا دورًا مشهودًا في سلب الإرادة الشعبية وتزوير الانتخابات المحلية والتشريعية السابقتين بالإكراه.

– إسقاط لوبي الطبقة المهيمنة بالإعلان عن استقالة الرئيس، يوم الثلاثاء 2 أبريل/نيسان 2019.

–لفت انتباه العالم ونيل إعجاب الدول المعادية والصديقة بالحراك وسلميته، رغم ما مرَّ به المجتمع الجزائري من سنوات عجاف وإرهاب أكلت الأخضر واليابس.[1]

إن ما يتطلب تحقيقه مستقبلًا من إصلاحات مهمة رهين بالمعطيات التالية:

– إنهاء مهام حكومة بدوي وذلك باستقالتها لأن رئيس الدولة الحالي لا يملك صلاحيات الإقالة في حالة التمسك بالخيار الدستوري أو إنهاء مهام إذا تم الاحتكام للخيار السياسي كما وقع مع إنهاء وزير العدل، سليمان براهيمي، من قبل رئيس الدولة بتاريخ 31 يوليو/تموز.

– توفير جميع شروط إنجاح الحوار عبر آلية تفعيل دور لجنة الوساطة والحوار وتعزيزها بشخصيات وطنية وازنة وجامعة والنأي بها عن جميع الضغوط السياسية والأمنية وتحديد مطالبها بدقة.

– الإسراع بتشكيل سلطة عليا دستورية للمراقبة والإشراف والتنظيم وإعلان نتائج الانتخابات وسحب جميع الصلاحيات من وزارة الداخلية ومن الولاة ومديريات التنظيم التي مارست تأثيرًا مباشرًا على مهام الهيئة السابقة وصلت في بعض الولايات إلى التهديد وكتابة تقارير مضلِّلة لإثارة الرعب في وسط أعضائها من القضاة والكفاءات، والسطو على مهامها المنقوصة أصلًا وذلك حسب ملاحظات ميدانية قدمتها مكاتب هذه الهيئة

[1] – بوحنية قوي: أكاديمي جزائري، جامعة ورقلة الجزائر.

في مختلف الولايات أو اعتراضات مختلف التشكيلات السياسية. وهذا ما يتطلب إطلاع الرأي العام على التقارير التفصيلية التي قدمتها الهيئة العليا السابقة لرئاسة الجمهورية في الموعدين الانتخابيين السابقين المحلية والتشريعية لسنة 2017، والتي تضمنت تفاصيل العملية والخروقات المسجلة في عملها، وهو ما جعل نائب رئيس الهيئة السابق، القانوني إبراهيم بودوخة، يصرّح ليومية البلاد بأن إنهاء مهام أعضاء الهيئة بمرسوم رئاسي جاء بسبب كشفها للتزوير ولكون طبيعة عملها شكَّلت تهديدًا لحكم العصابة.

– استمرار التفاف الشعب والحراك حول المؤسسة العسكرية باعتبارها ضامنة الانتقال الديمقراطي ومرافقة الحراك، وهي التي أرسلت رسائل قوية لتحريك جهاز العدالة وفتح الملفات الثقيلة للفساد ودعمها في النأي بنفسها على العمل السياسي.

– تشكيل حكومة تكنوقراطية يُعهَد إليها بضبط المسار الانتخابي الرئاسي.

– إنهاء مهام جميع ولاة الجمهورية الذين كانوا جزءًا من المشهد السياسي السابق.

أما على المدى المتوسط فيتطلب الأمر:

– الاستمرار في محاربة الفساد؛ إذ لأول مرة في التاريخ السياسي الجزائري يمتلئ سجن الحراش بوزراء سابقين ومسؤولين في قطاعات الأمن والجيش والإدارة، بل برؤساء أحزاب التحالف الرئاسي المودعين رهن الحبس المؤقت.

– ضمان المحاكمات العادلة خصوصًا ما يتعلق بالقضاء العسكري تجنبًا لما من شأنه زج البلاد في ملفات قانونية دولية والحديث عن خروقات في مجال حقوق الانسان. وهنا نشير إلى استحداث مصلحة الضبطية القضائية لأمن الجيش بموجب مرسوم رئاسي لضمان قضاء عسكري يلتزم بشروط التقاضي والذي صدر بتاريخ 18 يونيو/حزيران 2019.

– إعادة صياغة القوانين العضوية للانتخابات والإعلام والجمعيات وقانون تمثيل المرأة وقانون النقابات.

– إعادة تشكيل سلطات الضبط في الإعلام السمعي البصري، وهيئة مكافحة الفساد والديوان الوطني لمكافحة الفساد وقمع الغش، والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي وغيرها من المجالس الاستشارية التي حولتها العصابة السابقة إلى أدوات سياسية لضمان استمرارية قبضتها السياسية على المشهد السياسي.

– إعادة النظر في المجالس الشعبية البلدية والولائية والتشريعية ومجلس الأمة، إما بالحل أو بتقصير عمر عملها بما يضمن إعادة الانتخابات في أقرب الآجال لضمان مجالس أكثر تمثيلية وأكثر نزاهة ومصداقية بشكل يعطي رسالة طمأنة للناخبين وللفاعلين السياسيين.

– إنهاء وصاية الشرعية الثورية التي مارستها الأحزاب العتيدة والتي أدخلتها أتون المال الفاسد وشراء الذمم وتغليب دور رجال الأعمال والدخلاء على الحياة الحزبية.

– تعديل الدستور2020: بتاريخ 19نوفمبر2019 صرح عبد المجيد تبون بولاية بشار إنه وفور وصوله إلى الحكم سوف يعدل الدستور وتغيير النظام السياسي وصلاحيات الرئيس حيث صرح من ولاية بشار: «... في حال ما اذا انتخبتموني رئيسا للجمهورية سأغير الدستور الحالي لتقنين ما جاء به الحراك الشعبي وتفادي الحكم الفردي وتجاوز الاقتصاد القائم على اقصاء طرف على حساب طرف أخر...».

وتجسيدا لذلك، تم طرح مشروع التعديل الدستوري للاستشارة الشعبية بعد أن كان محل مشاورات واسعة مع الفاعلين في الحياة السياسية والمجتمع المدني وتمريره على غرفتي البرلمان للمصادقة، لتخرج الجزائر، غداة الاستفتاء، بدستور جديد جاء ل" يصون البلاد من كل أشكال الانفراد بالسلطة ويضمن الفصل بين السلطات وتوازنها ويدعم أخلقة الحياة العامة ويحفظ حقوق وحريات المواطن"، كما أتى الدستور، في صيغته الجديدة، لإحداث القطيعة مع ممارسات سابقة كان قد ندد بها الحراك الشعبي "المبارك والأصيل" الذي كان جذوة هذا التغيير والمحرك الأساسي لحدوثه إلى الاستفتاء الذي جاءت نتائجه لتؤكد "نزاهة وشفافية" العملية و"مصداقية مؤسسات الدولة" التي سهرت على مختلف مراحلها.

خلاصة الفصل الثاني:

إذا كان دستور 1989 قد تبنى العديد من أحكام دستور 1976 ذات الطابع القانوني التنظيمي من دون الأخذ بالاتجاه الإيديولوجي الاشتراكي، خصوصا في مجال تنظيم السلطات السياسية، فإن أهم المصادر التي شكلت مضمون دستور 1989 قد تمثلت في الشرعية الدستورية بدلا من الشرعية الثورية والفصل بين السلطات، والاهتمام (ولو نظريا) بالإسلام. وهذا ما نجده أيضا في نص تعديل دستور 1996.

وهكذا يتبين أن الإطار المؤسساتي الذي كان قد وضع لتنظيم مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، أي المرحلة التي كان يراد منها تغيير طبيعة النظام السياسي الجزائري من نظام محتكر للسلطة إلى نظام أكثر انفتاحا على المجتمع وعلى الجماعات السياسية المختلفة، لم يكن كافيا وقادرا على التصدي للانحرافات المحدقة والمضرة بالمجتمع الجزائري، ومراعاة لكل النقائص والثغرات جاء تعديل دستور 1989 .أما في ما يخص السلطة والنظام السياسي القائم، فإن التعديلات المقترحة التي تضمنها دستور 1996 لا تمس بأي شكل من الأشكال أساس الدستور نفسه، بل تهدف إلى تعزيز أسسه، وهو شرط ضروري من أجل إنجاح عملية تدعيم الديمقراطية والتعددية واستكمال البناء المؤسساتي للدولة على أسس انتخابات ديمقراطية حرة و نزيهة. ومن أجل تحديد العلاقة بين الإدارة والسلطة السياسية جاءت الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسساتية والاقتصادية في نهاية التسعينات بناءا على مبدأ الديمقراطية الليبرالية وبالرجوع إلى القاعدة الشعبية ومشاركتها في صنع القرارات الإستراتيجية.

الخـــــــاتـــــمة

الخاتمـة.

شهدت الجزائر موجة كبيرة من الإصلاحات السياسية خلال الفترة التي أعقبت أحداث أكتوبر 1988 هذه الفترة التي أطلق عليها بمرحلة التحول الديمقراطي لما حملته من إصلاحات عميقة في بنية النظام السياسي فقد أقر الدستور الجديد آنذاك و لأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة التعددية السياسية و الحزبية بالإضافة إلى الحرية الاقتصادية و الانفتاح الإعلامي و لعل المتابع لمجريات الأحداث خلال هذه الفترة يدرك حجم الحرية التي ميزت المشهد السياسي في هذه المرحلة.

وقد حاول الدستور الجديد تبني مبادئ جديدة لم تعهدها الساحة السياسية من قبل، على غرار الانفتاح السياسي والبناء الديمقراطي، من خلال تكريس مبدأ التعددية الحزبية، وفتح المجال للتنافس السياسي والتداول على السلطة. كما نص أيضا على مبدأ الفصل بين السلطات وحرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى سيادة الشعب، واستقلالية القضاء ومبدأ الرقابة الدستورية.

بادرت الجزائر بإجراءات الإصلاح السياسي لمواجهة الحراك السياسي العربي، ولمنع حدوث ثورات، حيث قامت السلطة الجزائرية بإصلاحات سياسية وتعديلات دستورية، ولقد توصلت لعدد من النتائج أبرزها:

-أن النظام السياسي الجزائري قام بمواجهة الحراك العربي من خلال القيام بإصلاحات سياسية، كانت بدايتها إلغاء قانون الطوارئ، مرورا بالإصلاحات السياسية لسنة 2012 والتي شملت القوانين العضوي التي أسهمت في تهدئة الاحتجاجات وامتصاص الغضب الشعبي، والذي ألقى قبول ورضى شعبي في تلك الفترة.

- إعداد مشروع المراجعة الدستورية فيما يخص بالتعديل الدستوري لسنة 2016، الذي شجع لفتح المجال للديمقراطية التشاركية، لما أكده من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لمواطنيها، إلا أن الاحترام الحقيقي لهاته الحقوق لا تزال موضع خلاف باعتبار أن العبرة ليست في نصوص التعديل الدستوري، بقدر ما هي مرتبطة بالنية والإرادة القائمة للسلطة .

صحيح أن النظام السياسي في الجزائر استطاع أن يتعامل بايجابية مع ضغوطات الحراك السياسي العربي، وذلك بتقديمه بعض التنازلات التي عجلت بالإصلاحات التي هدفت في آخر المطاف إلى الحفاظ على بقاء النظام وضمان استمراريته.

وقد ظهر ذلك جليا خلال أول انتخابات محلية بعد تراجع سيطرة الحزب الحاكم لكن سرعان ما تغير الوضع بعد الدور الأول من الانتخابات التشريعية و دخول الجزائر في أزمة كبيرة عقب استقالة رئيس الجمهورية و ما ترتب عليها من إجراءات دستورية حولت هذه الأزمة السياسية إلى أزمة أمنية أثرت بشكل كبير في أداء

النظام السياسي لكنها لم تمنع بروز العديد من المحاولات الإصلاحية في مشهد كرونولوجي لازلنا نعيشه إلى يومنا هذا.

غيرت ثورات الربيع العربي الرؤية السياسية للدول الغربية حول منطقة الشرق الأوسط عموماً ومستقبلها السياسي، وبالتالي ستفرز هذه الثورات علاقات دولية جديدة مع الغرب تعمل على تغيير شكل التحالفات التي كانت موجودة بالمنطقة.

كما افرزت الثورات العربية هيمنة للقوى الإسلامية على السلطة وذلك بعد نتائج الانتخابات التي اعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت، ما كان له كبير الأثر في تنشيط التيارات الإسلامية بمختلف أنواعها مما يعني تنشيط لأيديولوجية الإسلام السياسي في المنطقة العربية.

قـــائمة المـراجع

قائمة المصادر والمراجع.

اولا: المصادر:

1- القران الكريم:

1- القران الكريم، سورة البقرة: الآية 22.

2- القران الكريم، سورة القصص، الآية 19.

2- الوثائق الرسمية والقانونية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم97/07 المؤرخ في 03 جوان 1997 والمتعلق بنظام الانتخابات.
2. القانون رقم 03/02 المؤرخ في 10 افريل 2002 المتضمن تعديل الدستور.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم01/12 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ، الموافق ل12 يناير 2012م، المتعلق بنظام الانتخابات، صادر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع01، 20 صفر 1433هـ الموافقل14يناير2012م.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم03/12 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ، الموافق ل12 يناير 2012م، الخاص بتحديد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المراة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع01، المؤرخة في 20 صفر 1433هـ الموافقل14يناير2012م.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم04/12 المؤرخ في 18 صفر 1433هـ، الموافق ل12 يناير 2012م، المتعلق بالاحزاب السياسية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع02، المؤرخة في 21 صفر 1433هـ الموافقل15يناير2012م.
6. الاذاعة الجزائرية، البرلمان بغرفتيه يصادق على مشروع تعديل الدستور، 2016/2/7 .
7. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون العضوي رقم16-10المؤرخ في22 ذي القعدة 1437هـ، الموافق ل25 اوت2016م، المتعلق بنظام الانتخابات، صادر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، ع50، مؤرخة في25 ذو القعدة 1437هـ الموافق ل28 اوت 2016م.

ثانيا: المراجع:

a. الصادق النيهوم، الإسلام في الأسر، لندن, دار الريس، د.س.ن.

2. إبراهيم محمد عزيز، إشكالية الإصلاح السياسي في الشرق الأوسط، ط1، السليمانية، مطبعة رون دار التنوير، 2010.

3. ابراهيم مذكور، معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1985.

4. إسحاق عياش، الهوية وإدارة التعدد والتنوع المجتمعي، القاهرة، المعهد المصري للدراسات، 2018.

5. امين مشاقبة، الوجيز في المفاهيم والمصطلحات السياسية، ط1، عمان، منشورات الحلبي الحقوقية، 2015.

6. برهان غليون، المحنة العربية الدولة ضد الأمة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

7. جبرايل الموند، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر، نظرة عالمية، (تر: هشام عبد الله)، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1993.

8. خلف ذينات، نقد الشخصية العربية، عمان، مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004.

9. صباح حميد حازم، الاصلاحات الدستورية في الدول العربية2007/1991، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.

10. عبد الرحمن الكواكبي، الأعمال الكاملة للكواكبي، إعداد وتحقيق محمد جمال الطحان، سلسلة التراث القومي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995.

11. عبد الله بلقزيز، أسئلة الفكر العربي المعاصر، الدار البيضاء، مطبعة النجاح الأيوبية، 1998.

12. مصطفى كامل السيد، صلاح سالم زرنوقة، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية،جامعة القاهرة، 2006.

13. هانتجتون صامويل، صدام الحضارات واعادة بناء النظام العالمي،(تر: مالك عبيد ابو شهيوة)، ط1، ليبيا، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1999.

2- المقالات والدراسات:

1. أبي بكر بلقايد، العدالة خلال المراحل الانتقالية (تونس وليبيا أنموذجا)، المجلة الافريقية للعلوم السياسية، 12/04/2017.
2. أنطوان نصري مسره، إدارة التنوع في أنظمة الحكم العربية، التعددية السياسية والتعددية الاجتماعية, إطار نظري وتطبيق على الواقع العربي، في ندوة التعددية السياسية في الوطن العربي،-24 26/3/1989.
3. الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، الحوار المتمدن، الجزائر، العدد1221، 2018.
4. جابر سعيد عوض، مفهوم التعددية في الأدبيات المعاصرة، مراجعة نقدية، بحث مقدم لندوة التعددية الحزبية والطائفية والعرقية في العالم العربي، الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، 1993.
5. جاسم الصغير، الأنظمة العربية والإصلاح السياسي، ع6، الحوار المتمدن ، 2005.
6. الخثلان بن محمد صالح، السياق الدولي للاصلاح في الدول العربية، المجلة العربية في العلوم السياسية، ع19، 2008.
7. صالح زباني، الانفتاح السياسي في الجزائر ومعضلة بناء قدرات آليات، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، جامعة ورقلة، 2011.
8. عبد الناصر جابي، الحركات الاحتجاجية في الجزائر يناير2011، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2001.
9. عبد الناصر جابي، الممارسة الديمقراطية داخل الاحزاب الجزائرية بين ارث الماضي وتحديات المستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع30، ص2011.
10. عصام بن الشيخ، مشروع الاصلاح السياسي في الجزائر مبادرة تاريخية للتغير ام استمرار لاحتكار السلطة للصواب؟، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.
11. عمار عباس، التعديلات الدستورية التعديلات الدستورية في الجزائر من التعديل الجزئي إلى الإصلاح الدستوري الشامل دراسة لإجراءات التعديل القادم ومضمونه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، ع12، جوان2014.
12. عمار عباس، القانون الدستوري الجديد، مبادرة الاصلاحات السياسية، مجلة الفكر البرلماني، مجلس الامة الجزائري، ع27، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة معسكر، 2011.

13. العمري منير، الامن المجتمعي المغاربي بين الاخطار ومتطلبات التماسك، دراسة حالة الجزائر والمغرب، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد8، عدد1.

14. فتحي بولعراس، الاصلاحات السياسية في الجزائر بين استراتيجيات البقاء ومنطق التغيير، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، ع35، بيروت، 2012.

15. فتحي بولعراس، مشروع تعديل الدستور الجزائري، السياق، المواقف والاحتمالات الممكنة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2013.

16. لبيدي علي، الديمقراطية بين علم الانتقال وتعلم الترسيخ، تركيا، المعهد المصري للدراسات، 2018.

17. مجاهدي كمال الترويج الدولي للديمقراطية في المجال العربي حدوده وتناقضاته، المستقبل العربي، مج34، ع390، لبنان، 2011.

18. مرزاقة عبد الغفور، الاصلاحات السياسية في الجزائر تحديات وافاق، مجلة الديمقراطية ، مركز الاهرام للدراسات، القاهرة، د.س.ن.

19. منير مباركية، الانتخابات التشريعية في الجزائر 10 ماي 2012 قراءة في التوقعات والنتائج والتداعيات، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2012.

20. مهدي أبوبكر رحمة، الشرق الأوسط والربيع العربي آفاق ومستقبل، الحوار المتمدن، العدد 3615، بتاريخ 22 يناير 2012.

21. ناصر جابي، وضع المعارضة الجزائرية ومساراتها المحتملة، مركز الجزيرة للدراسات، 2016.

22. وثيقة الإسكندرية، مؤتمر قضايا الإصلاح الوطن العربي الرؤية والتنفيذ، مكتبة الاسكندرية، الاكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، مجلس الاعمال العربي، المنظمة العربية لحقوق الانسان، منتدي البحوث الاقتصادية، منظمة المراة العربية، 2004.

3- الدراسات غير المنشورة(ماجستير/دكتوراه).

1. سمحة عمر مصطفى محمد(العولمة القافية والثقافة السياسية العربية برامج الإصلاح الديمقراطي والثقافة السياسية التشاركية في الوطن العربي)، مذكرة ماجستير غير منشورة في التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005.

2. شعبان العيد، (الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013)، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر،كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2013-2014.

3. قوادرة حسين، الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، محاضرة في مقياس الاصلاحات السياسية والاقتصادية في الجزائر، قسم العلوم السياسية، جامعة ام البواقي، 2015-2016.

4- مواقع الكترونية:

1. Andrea Dessi, Algeria at The Crossroads, Between Continuity and Change , Working Papers, 11/28, Instituto Affari Internazionali (IAI),2011, p05.
2. Andrea Dessi, Algeria Cosmetic Change or Actual Reform?, Actuelles de L´ IFRI,n 09, 2012, p03.
3. Gary A. Stradiotto and Sujian Guo, Transitional Modes of Democratization and Democratic Outcomes, International Journal on World Peace, Vol. XXVII, No.4(December 2010), p.10
4. Louisa Dris-Aït Hamadouche, Algeria in The Face of The Arab Spring, Diffuse Pressure and Sustained Resilience , Mediterranean Politics, Maghreb, 2012,p161.
5. سهام بنت محمد حلوة، الإصلاح السياسي بين المفهوم والتطبيق، صراحة نيوز (2013) تم تصفح الموقع www.Sarahanews.com يوم2022/04/24.

فهرس الموضوعات

الموضوعات	الصفحة
الشكر والتقدير	–
الإهداء	–
خطة الدراسة	–
مقدمة	01
الفصل الأول: الاصلاحات السياسية في الجزائر.	09
المبحث الأول: ماهية الاصلاحات السياسية.	09
المطلب الأول: مفهوم الاصلاح السياسي.	09
المطلب الثاني: مرتكزات الاصلاح السياسي وشروطه.	10
المطلب الثالث: المحاكاة كعامل مؤثر في عملية الاصلاح السياسي.	13
المبحث الثاني : مسيرة الإصلاحات السياسية في الجزائر من 1989 الى 2008.	15
المطلب الاول : الإصلاحات السياسية التي رافقت دستور 1989.	15
المطلب الثاني : الإصلاحات السياسية بعد دستور 1996.	19
المطلب الثالث : معوقات الاصلاح السياسي في الجزائر.	25
خلاصة الفصل.	29
الفصل الثاني : تاثير ثورات الربيع العربي على مسار الاصلاحات السياسية في الجزائر.	31
المبحث الأول : لمحة عن ثورات الربيع العربي.	31
المطلب الاول: تعريف ثورات الربيع العربي.	31
المطلب الثاني : اسباب قيام ثورات الربيع العربي.	35
المطلب الثالث :امثلة عن ثورات الربيع العربي.	36
المبحث الثاني: الاصلاحات السياسية في الجزائر بعد الربيع العربي.	43
المطلب الاول: ثورات الربيع العربي وعدوى الانتقال إلى الجزائر.	43
المطلب الثاني : مضمون الإصلاحات السياسية التي بادر بها النظام السياسي الجزائري	45

بداية من سنة 2011.	
المطلب الثالث : إصلاحات النظام السياسي بعد ثورات الربيع العربي.	**46**
خلاصة الفصل.	**55**
الخاتمة.	**57**
قائمة المراجع.	**60**
فهرس الموضوعات.	**66**
ملخص الدراسة(Abstract)	**–**

Abstract

Abstract

Abstract:

Algeria witnessed a large wave of political reforms during the period that followed the events of October 1988. This period was called the stage of democratic transition because of the profound reforms it carried in the structure of the political system. Economic openness and media openness. Perhaps the observer of events during this period will realize the extent of freedom that characterized the political scene at this stage.

The new constitution has tried to adopt new principles that the political arena has not experienced before, such as political openness and democratic construction, by enshrineing the principle of partisan pluralism, and opening the way for political competition and the exchange of power. It also stipulated the principle of separation of powers and freedom of opinion and expression, in addition to the sovereignty of the people, the independence of the judiciary and the principle of constitutional control.

Algeria initiated political reform measures to confront the Arab political movement, and to prevent revolutions, as the Algerian authority carried out political reforms and constitutional amendments, and it reached a number of results, most notably:

- The Algerian political system confronted the Arab movement by carrying out political reforms, the beginning of which was the abolition of the emergency law, through the political reforms of 2012, which included organic laws that contributed to calming protests and absorbing popular anger, which received popular acceptance and satisfaction at that period.

- Preparing the draft constitutional review with regard to the constitutional amendment of 2016, which encouraged the opening of the space for participatory democracy, as it affirmed the economic, social and political rights of its citizens. Linked to the intention and the will to power.

Abstract

It is true that the political system in Algeria was able to deal positively with the pressures of the Arab political movement, by making some concessions that accelerated reforms that ultimately aimed at preserving the regime's survival and ensuring its continuity.

This was evident during the first local elections after the decline of the ruling party's control, but the situation soon changed after the first round of the legislative elections and Algeria entered into a major crisis following the resignation of the President of the Republic and the consequent constitutional measures that transformed this political crisis into a security crisis that greatly affected The performance of the political system was significant, but it did not prevent the emergence of many reform attempts in a chronological scene that we still live in to this day.

The revolutions of the Arab Spring changed the political vision of Western countries about the Middle East in general and their political future. Consequently, these revolutions will produce new international relations with the West that will change the form of alliances that existed in the region.

The Arab revolutions also resulted in the hegemony of Islamic forces over power, after the results of the elections that followed the political change of the Arab regimes that had fallen, which had a great impact on revitalizing Islamic currents of all kinds, which means revitalizing the ideology of political Islam in the Arab region.